التأويل
أسبابه ووسائله في النحو العربي

دكتور

سماسم بسيوني عبد العزيز مطر

أستاذ اللغويات المساعد في كلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنات بكفر الشيخ جامعة الأزهر

ض

ض

مقدمة

لا نبالغ إذا قلنا إن ظاهرة التأويل من أهم الظواهر النحوية، فبها نشأ النحو العربي، وبها تميزت مدارسه المختلفة، وإليها يعود الفضل في رحابة القواعد النحوية لاستيعاب الجديد والتجديد، عن طريق ضمه إلى نظرية النحو العربي الأصيل، ومن ثم فالتأويل النحوي ظاهرة قديمة نالت عناية النحاة منذ العهد الأول، كما لفتت أنظار الدارسين في العصر الحديث ، سواء منهم من أسر القول ومن جهر به، مهتدين ببعض الأضواء التي سلطها عليها أسلافهم، فظفرت المكتبة النحوية بعديد من المؤلفات المستقلة في هذا المجال، منها ما كان أطروحة أكاديمية، ومنها ما كان عملا مستقلا، فأردت أن أسلط الضوء على أسبابه ووسائله ، موضحة خلال ذلك مدى استفادة الدرس النحوي منه أو تسببه في إبعاد النحاة عن الاهتمام بمعاني الصيغ وطرق تركيبها وإدخال النحاة في صنوف من الصناعة اللفظية المقيتة ، مخضعين لها كل نص عربي ولو كان قرآنا .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يخرج في ثلاثة مباحث:

أما المبحث الأول فيبحث في تعريف التأويل وغاياته وأول من ألف فيه، كما يبين موقف النحاة من التأويل بين مانع ومؤيد، قديما وحديثا .

وأما المبحث الثاني فيبحث في أسباب التأويل النحوي، والتي ترجع إلى: العامل النحوي، أو كثرة الأوجه الإعرابية (التوجيه)، أو الخلاف النحوي، أو موافقة القواعد النحوية الأولى، أو تحديد الشواهد المعتمدة في التقعيد .

وأما المبحث الثالث فيبحث في وسائل التأويل النحوي والتي تمثلت في: الشذوذ، والضرورة، والحذف والتقدير، والزيادة، والاستتار، والتضمين، والتحريف .

ثم وضعت خاتمة ضمنتها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج، مع فهرس لمراجع البحث وفهرس لموضوعاته .

وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب .

المبحث الأول

مصطلح التأويل

تعريف التأويل .

يبدو التأويل عند أهل اللغة مرتبطا . مع المعنى اللغوي . بالمعنى التفسيري، نتيجة اشتهار المفردة في التفسير أول ما ظهرت، ومن ثم كان تعريف التأويل:"جمع معاني ألفاظ أشكلت بلفظ واحد لا إشكال فيه) ([1])، قَالَ ابنُ الكَمال: التأويلُ: صَرفُ الآيةِ عَن مَعْنَاهَا الظاهِرِ إِلَى معنى تَحْتَمِلُه، إِذا كَانَ المُحْتَمَلُ الَّذِي تُصْرَفُ إِلَيْهِ مُوافِقاً للكِتابِ والسُّنَّة، كقولهِ تعالى: (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ) ([2]) إِن أَرَادَ بِهِ إخراجَ الطيرِ مِن البَيضةِ، كَانَ تَأْوِيلا، أَو إخراجَ المؤمنِ مِن الكافرِ، والعالِمِ مِن الجاهلِ، كَانَ تَأْوِيلا.([3])

---

(1) تهذيب اللغة محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي ، أبو منصور (ت 370هـ) ـ محمد عوض مرعب ـ دار إحياء التراث العربي – بيروت ـ الأولى، 2001م باب اللام والميم .

(2) سورة الأنعام آية 95.

(3) تاج العروس ـ محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت 370هـ) ـ محمد عوض مرعب ـ دار إحياء التراث العربي – بيروت ـ الأولى، 2001م (أول) ، والتعريفات ـ علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت 816هـ) ـ دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ـ الأولى 1403هـ -1983م 50/1، التوقيف على مهمات التعاريف زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت 1031هـ) ـ عالم الكتب 38 عبد الخالق ثروت-القاهرة ـ الأولى، 1410هـ-1990م 89/1 .

وبناء على هذه النظرة الارتباطية وجدنا من يهتم بالتفرقة الدقيقة بين التأويل والتفسير، على النحو الذي يبدو في قول أبي هلال:"والْفرق بَين التَّأْوِيل وَالتَّفْسِير أَن التَّفْسِير هُوَ الْإِخْبَار عَن إِفْرَاد آحَاد الْجُمْلَة والتأويل الْإِخْبَار بِمَعْنى الْكَلَام ... وَقيل التَّأْوِيل استِخْرَاج معنى الْكَلَام لَا على ظَاهِرَة بل على وَجه يحْتَمل مجَازًا أَو حَقِيقَة وَمِنْه يُقَال تَأْوِيل الْمُتَشَابه، وَتَفْسِير الْكَلَام إِفرَاد آحَاد الْجُمْلَة وَوضع كل شَيْء مِنْهَا مَوْضِعه، وَمِنْه أَخذ تَفْسِير الْأَمْتِعَة بِالْمَاءِ، والمفسر عِند الْفُقَهَاء مَا فهم مَعْنَاهُ بِنَفسِهِ، والمجمل مَا لَا يفهم المُرَاد بِهِ إِلَّا بِغَيْرِهِ"([1])

كما إن هناك من فرّق بين التأويل والبيان، على النحو الذي يبدو في قول بعضهم:"أَن التَّأْوِيل مَا يذكر فِي كَلَام لَا يفهم مِنْهُ معنى مُحَصل فِي أول الوهلة ليفهم الْمَعْنى المُرَاد، وَالْبَيَان مَا يذكر فِيمَا يفهم ذَلِك بِنَوْع خَفَاء بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْبَعْض. ([2])

وقد حاول بعض المعاصرين منهم الدكتور أحمد مكي الأنصاري والدكتور محمد عبد القادر هَنادي التفريق بين كلمتي التأويل والتوجيه، وصرحا بأَن هناك فرقًا دقيقًا بينهما، فالتأويل عندهم أَعم من التوجيه .

والذي يفهم من كلام النحويين أَنهَّم يطلقون (التأويل) ويريدون به توجيه النص، ويطلقون التوجيه ويريدون به تأويل النص دون التفريق بينهما،

---

(1) الفروق اللغوية أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت 395هـ) ـ حققه وعلق عليه محمد إبراهيم سليم ـ دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر 58/1.

(2)جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ـ القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري ـ عرب عباراته الفارسية حسن هاني فحص ـ دار الكتب العلمية ـ لبنان . بيروت ـ الأولى، 1421هـ - 2000م 174/1 .

لكنهم يستعملون كلمة توجيه عندما يكون الإشكال أقرب إلى الصناعة النحوية منه إلى المعنى ويستعملون كلمة تأويل عندما يكون الإشكال أقرب إلى المعنى منه إلى الصناعة النحوية، يزاد على ذلك أنهم يعالجون النصوص بطريقة واحدة، سواء أتأويلًا سموه أم توجيها، ومن ذلك ما قاله بدر الدين العيني عند شرحه لحديث أم عطية رضي الله عنها: كّنا ننهى أن نُحد على ميّت فوق ثلاثٍ إلا على زوجٍ أربعة أشهر وعشرا ولا نكتحِلُ ولا نَطَّيب ولا نلبس ثوبا مصبوغا)، وقولها (ولا نكتحِلُ) بالرفع ويروى بالنصب، وتوجيهه أن تكون (لا) زائدة وتأكيدا ([1])

إلا أننا لا نعدم إسهامات جيدة من اللغويين في مجال التأويل النحوي، تعدت جانب التدقيق اللغوي إلى النحو عن طريق تجميع بعض أقوال النحاة، ومن ذلك قول الأزهري:"اختَلفتْ أقاويلُ النَّحويِّين فِي معنى قَوْله: (إلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ) ([2]) وانتصابه، فَقَالَ الْأَخْفَش: أهل التَّأْوِيل يَزْعمون أنّ الْمَعْنى: سَفّه نَفْسَه، وَقَالَ يونسُ النحويّ: أُراها لغَةً، ذهب يونُس إِلَى أنّ فَعِل للْمُبَالَغَة، كَمَا أنّ فعَّل للْمُبَالَغَة، فَذهب فِي هَذَا مَذْهبَ أهل التَّأْوِيل ... وَقَالَ الكسائيُّ والفرّاء: إنّ (نَفْسَهُ) مَنْصُوب على التَّفْسِير، وَقَالا: التَّفْسِير فِي النكرات أَكثر، نَحْو (طِبْتُ بِهِ نَفْساً) و (قَرِرت بِهِ عَيْناً)، وَقَالا مَعًا: إنَّ أصل الْفِعْل كَانَ لَهَا، ثمّ حُوِّل إِلَى الْفَاعِل ؛ أَرَادَ أنّ قَوْلهم: (طبت بِهِ نفسا) مَعْنَاهُ طابت بِهِ نَفسِي، فلمّا حُوِّل الْفِعْل إِلَى ذِي النَّفس خرجت النَّفس

(1) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ـ أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (تـ 855 هـ) ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت 6/21

(2) سورة البقرة آية130

مفسِّرة، وَأنكر البصريّون هَذَا القَوْل وَقَالُوا: لَا تكون المفسِّرات إلاّ نَكِراتٍ، وَلَا يجوز أَن تُجْعَل المَعارفُ نَكِراتٍ.

وَقَالَ بعض النحويّين ([1]) فِي قَوْله: (إلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ) ([2])، مَعْنَاهُ: إِلَّا من سفه فِي نَفسه، إلاّ أنّ (فِي) حُذفت، وأوصل الفعل فنصب بنزع الخافض، كَمَا حذفت حروفُ الجرّ فِي غير مَوضِع: قَالَ الله جلّ وعزّ: (وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُواْ أَوْلَادَكُمْ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ) ([3])، الْمَعْنى أَن تسترضعوا لأولادكم، فحُذِفَ حرفُ الجرّ من غير ظَرْف، وَمثله قَول الشَّاعِر:

نُغَالِي اللَّحمَ للأَضيافِ نيّا ونَبْذُلُه إذا نَضِج القُدُورُ

الْمَعْنى: نغالي بِاللَّحْمِ، وَقَالَ الزجّاج بعد مَا ذكَر أقاويلَ النَّحويّين: القولُ الجيّد عِنْدِي فِي هَذَا أنّ (سَفِهَ) فِي مَوضِع (جَهِل)، فَالْمَعْنى وَالله أعلم إِلَّا مَنْ جهل نَفسه: أَي لم يُفَكِّر فِي نَفسه، فَوُضِع (سَفِهَ) فِي مَوضِع (جهل)، وعُدِّي على الْمَعْنى .([4])

أما التعريف الاصطلاحي للتأويل النحوي فلم أقف فيما اطلعت عليه من مصادر نحوية قديمة على نص يبين ويحدد مصطلح التأويل النحوي، فكتب النحو التي جمعت في ثناياها أصوله وأدلته تكاد تكون خالية إلا من بعض إشارات يأتون بها عندما يريدون توجيه بعض النصوص، لتنساق في طريق القواعد التي قعدوها، من ذلك قول سيبويه في باب (الأمر

(1) السيرافي في شرحه على الكتاب 2/ 79 .
(2) سورة البَقَرَة آية 130
(3) سورة البَقَرَة آية 233
(4) تهذيب اللغة باب الهاء والصاد(هـ س ف)

والنهي): فإن قلت: ما أنا زيدٌ لقيتُه، رفعتَ، إلاّ فى قول من نَصَبَ زيداً لقيتُه لأنَّك قد فصَلتَ كما فصلت فى قولك: أنت زيدٌ لقيتَه."وإن كانتْ (ما) التى هى بمنزلة (ليس) ، فكذلك، كأنّك قلت: لستُ زيدٌ لقيتُه"، لأنّك شغلت الفعل"بأنا"، وهذا مبتدأٌ بعد اسم، وهذا الكلام فى موضع خبره، وهو فيه أقوى لأنَّه عاملٌ فى الاسم الذى بعده. وألفُ الاستفهام، وما فى لغة بنى تميم، يفصلنَ فلا يَعْمَلنَ. فإذا اجتمع أَنك تَفصِلُ وتعمل الحرفَ فهو أقوى. وكذلك: إنَّى زيدٌ لقيتُه، وأنا عمرو ضربتُه، ولَيْتَنِى عبدُ الله مررتُ به، لأنّه إنما هو اسمٌ مبتدأٌ"ثم ابْتُدِئَ بعده"، أو اسمٌ قد عَمِلَ فيه عاملٌ ثم ابتُدئ بعده الكلام فى موضع خبره.فأما قوله عزّ وجلّ: { إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ } ([1])، فإنّما هو على قوله: زيداً ضربتُه، وهو عربىٌّ كثير. وقد قرأَ بعضهم ([2]): {وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ } ([3]) إلاَّ أنّ القراءة لا تُخالَفُ؛ لأنّ القراءة السُّنَّةُ. ([4])

---

(1) سورة القمر: 49

(2) عن الحسن (وأما ثمود) بفتح الدال بلا تنوين ، ووافقه المطوعي ، وعنه أيضا بالرفع مع التنوين ، ووافقه الشنبودي فيه ، والجمهور على ضم الدال بلا تنوين ، على الابتداء ، والجملة بعده خبر ، وهو متعين عندهم ؛ لأن (أما) لا يليها الابتداء ، فلا يجوز فيه الاشتغال إلا على قله كما قال السمين . إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ـ الشيخ أحمد بن محمد البنا ـ علم الكتب ـ الأولى 1987م 442/2، 443.

(3) سورة فصلت: 17

(4) الكتاب لسيبويه ـ عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت180هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون ـ مكتبة الخانجي، القاهرة ـ الطبعة: الثالثة 1988م (147/1، 148.

ولم أجد للتأويل النحوي تعريفا واضحا إلا ما قاله أبو حيان عند تعرضه لآراء النحاة في إعمال (ليس) من قولهم (ليسَ الطيبُ إلا المسكُ)،"ولا ضمير في (ليس)، خلافا لأبي علي، إذا ثبت أن ذلك لغة، فلا يمكن التأويل ؛ لأن التأويل لا يكون إلا إذا كانت الجادة ([1]) على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة، فيتأول، أما إذا كانت لغة طائفة من العرب، لم يتكلم إلا بها، فلا تأويل"([2])

ومن ثم كان مردودا تأويل أبي علي (ليسَ الطيبُ إلا المسكُ)، على أن فيها ضمير الشأن ؛ لأن أبا عمرو نقل أن ذلك لغة تميم"([3])

فقد حكى أَبُو عَمْرو بن الْعَلَاء أَن لُغَة بني تَمِيم إهمال لَيْسَ مَعَ إِلَّا حملا على مَا كَقَوْلِهِم لَيْسَ الطّيب إِلَّا الْمسكُ بِالرَّفْع على الإهمال وَلَا ضمير فِيهَا وَقد نازعه فِي ذَلِك عِيسَى بن عمر فَقَالَ لَهُ أَبُو عَمْرو نمت يَا أَبَا عمر وأدلج النَّاس لَيْسَ فِي الأَرْض حجازي إِلَّا وَهُوَ ينصب وَلَا تميمي إِلَّا وَهُوَ يرفع ثمَّ وَجه أَبُو عَمْرو خلفا الْأَحْمَر وَأَبَا مُحَمَّد اليزيدي إِلَى بعض الْحِجَازِيِّينَ وجهدا أَن يلقناه الرّفْع فَلم يفعل وَإِلَى بعض التميميين وجهدا

---

(1) يراد بالجادة قواعد النحو التي يلتزم بها النحاة ، وما خرج عنها يجب أن يتأول حتى يعود إليها .

(2) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ـ أبو حيان الأندلسي . تحقيق د. حسن هنداوي ـ دار القلم دمشق . 300/4 .وقد رأى أبو حيان انه متى أمكن حمل الشيء على ظاهره كان أولى من حمله على ما يخالف الظاهر . البحر المحيط في التفسير ـ أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت 745هـ) تحقيق صدقي محمد جميل ـ دار الفكر – بيروت ـ 1420هـ (5/ 64)

(3) المرجع السابق 301/4 -303 .

أَن يلقناه النصب فَلم يفعل ثمَّ رجعا وأخبرا بذلك عِيسَى وَأَبا عَمْرو فَأخْرج عِيسَى خَاتمه من أُصْبُعه وَرمى بِهِ إِلَى أبي عَمْرو وَقَالَ هُوَ لَك بِهَذَا فقت النَّاس وَزعم أَبُو نزار الملقب بِملك النُّحَاة أَن (الطّيب) اسْم (لَيْسَ) و(المسك) مُبْتَدأ وَخَبره مَحْذُوف تَقْدِيره إِلَّا الْمسك أفخره ، وَالْجُمْلَة فِي مَوضِع نصب خبر لَيْسَ، وَزعم أَبُو عَليّ أَن اسْم لَيْسَ ضمير الشَّأْن وَالطّيب مُبْتَدأ و(المسك) خَبره أَو (الطّيب) اسْمهَا وَالْخَبَر مَحْذُوف وَإِلَّا الْمسك بدل كَأَنَّهُ قيل لَيْسَ الطّيب فِي الْوُجُود إِلَّا الْمسك أَو الطّيب اسْمه وَإِلَّا (المسك) نعت وَالْخَبَر مَحْذُوف ، كَأَنَّهُ قيل لَيْسَ الطّيب الَّذِي هُوَ غير الْمسك طيبا فِي الْوُجُود ، وَحذف خبر لَيْسَ لفهم الْمَعْنى كثير وَضعف بِأَن الإهمال إِذا ثَبت لُغَة فَلَا يُمكن التَّأْوِيل ([1])

وهذه التأويلات كلها مردودة بدليل ما رواه الزجاجي في قوله:"جاء عيسى بن عمر إلى أبي عمرو بن العلاء ونحن عنده فقال: يا أبا عمرو، ما شيءٌ بلغني أنك تجيزه ؟ قال: وما هو ؟ قال: بلغني أنك تجيز: (ليس الطيب إلا المسك) بالرفع، قال: فقال له أبو عمرو: نمت يا أبا عمر وأدلج الناس، ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، ولا في الأرض تميمي إلا وهو يرفع.([2])

وقد ظفر التأويل بعدة اجتهادات لكثير من الباحثين ، فيرى الدكتور علي

---

(1) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ـ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ) تحقيق عبد الحميد هنداوي ـ المكتبة التوفيقية ـ مصر 423/1، 424).

(2) مجالس العلماء ـ عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت 337هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة، دار الرفاعي بالرياض ـ الثانية 1403هـ - 1983 م3/1

أبو المكارم أنه"تبيين النص بصورة تجعله متفقا مع القواعد المتبعة، ومن هنا اتخذ التأويل النحوي مفهومه في التراث النحوي، وأصبح يطلق على الأساليب المختلفة التي تهدف إلى إسباغ صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد، وصار يعني صب ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد"([1])

وقد عرفه بعض الباحثين بأنه يعني"النظر فيما نقل من فصيح الكلام مخالفا للأقيسة والقواعد المستنبطة من النصوص الصحيحة، والعمل على تخريجها وتوجيهها لتوافق بالملاطفة والرفق هذه الأقيسة والقواعد، على ألا يؤدي هذا التوجيه إلى تغيير القواعد أو زعزعة صحتها واطرادها"([2])

ويرى بعضهم أنه:(صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير، وتدبر) ([3])، ويرى بعضهم أنه"حمل النص على غير ظاهره لتصحيح المعنى أو الأصل اللغوي"([4])

---

(1) ينظر:أصول التفكير النحوي د علي أبو المكارم دار غريب للطباعة ـ الأولى 2006م صـ 232 .

(2) هو الدكتور غازي طليمات ، أثر التأويل النحوي في فهم النص ، بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية العدد 15 لسنة 1988 صـ 249

(3) أصول النحو العربي أ.د . محمد عيد ، القاهرة – ١٩٧٨ م صـ 185.

(4) التأويل النحوي في القرآن الكريم . د. عبد الفتاح أحمد الحموز 1984 صـ 17، وقد زعم الباحث فلاح الفهدي أن الدكتور الحموز ـ وهو من السابقين في دراسة التأويل ـ لم يبين المراد من المصطلح وإنما فهم من كلامه أنه يعني به" دراسة تراكيب العربية من جهة الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والتضمين والحمل على المعنى وتقدير الإعراب ، أي تخريج كل ما جاء على غير قواعد النحويين وبأي طريقة من طرائق التغيير" ينظر:التأويل النحوي في الحديث النبوي للباحث فلاح الفهدي صـ 7

والحق أن هذه التعريفات لا تختلف فيما بينها على أن التأويل إنما يُحتاج إليه عندما يكون النص أو الكلام فيه خروج عما تعارفت عليه العرب، وأقرب التعريفات إلى منهج الدراسة ما نص عليه الدكتور غازي طليمات من أن التأويل النحوي يعني به:"النظر فيما نقل من فصيح الكلام مخالفا للأقيسة والقواعد المستنبطة من النصوص الصحيحة، والعمل على تخريجها وتوجيهها لتوافق بالملاطفة والرفق هذه الأقيسة والقواعد، على ألا يؤدي هذا التوجيه إلى تغيير القواعد أو زعزعة صحتها واطرادها". ([1])

وبناء على هذا التعريف تبدو الغاية الحقيقية للتأويل عند النحاة أول ما تبدو في"تصحيح القواعد بتسويغ ما يختلف معها من نصوص تنسب إلى عصر الاستشهاد، وذلك بواسطة التأويل، وهذا الموقف في اعتبار النحاة ضرورة يفرضها منهجهم في قبول كل النصوص المأثورة عن ذلك العصر، والتزامهم بها في تقنين القواعد ومراعاتهم لها في طرد الأحكام"([2])

والجدير بالذكر أن القدماء لم يتركوا لنا مصنفا مستقلا في التأويل النحوي على كثرة تنوع دراساتهم اللغوية والنحوية، ولكن ابن هشام قد أشار إلى هذا المصطلح وجعله عنوانا لكتابه اللغوي الموسوم بـ (إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل)، حيث تعرض فيه لقضايا صرفية محضة ليس لها صلة بقضايا الإعراب والبناء وتراكيب الكلام . ([3])

---

(1) أثر التأويل النحوي في فهم النص صـ 249

(2) أصول التفكير النحوي صـ 233

(3) التأويل النحوي عِنْدَ ابْنِ هِشَامٍ الأَنْصَارِيّ (ت 761هـ) ليث قُهيِّر عبد الله الحياني الهيتي صـ 8 ، وقد طبع تحت عنوان إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل حققه د. هاشم طه شلاش ،في مجلة كلية الآداب ، بغداد، العدد 16، 1973، في 29 صفحة .

وقد جعل أبو البركات الأنباري التأويل وجها رابعا من أوجه الاعتراض على المتن حيث قال:"ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وأبو القاسم بن برهان من البصريين، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز، وأجمعوا على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر أنه قد جاء ذلك كثيرًا في أشعارهم، ...كما قرأ سيد القراء أبو عمرو بن العلاء([1]): (وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ) ([2]) فترك صرف سَبَأ ؛ لأنه جعله اسمًا للقبيلة حملًا على المعنى، وقال الشاعر:([3])

من سَبَأَ الحَاضِرِينَ مأرِبَ إذ يَبْنونَ مِنْ دُونِ سَيْلِهِ العَرِمَا

---

(1)اختلف في (سبأ) فالبزي وأبو عمرو بفتح الهمزة بغير تنوين ، ممنوعا من الصرف للعلمية والتأنيث ، اسم للبقعة أو القبيلة ، ووافقهما ابن محيصن واليزيدي ، وقرأ قنبل بسكون الهمزة ، كأنه نوى الوقف وأجرى الوصل مجراه . اتحاف فضلاء البشر 2/ 325 .

(2)سورة النمل آية 22 .

(3) للنابغة الجعدي في الأصول في النحو ـ أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت 316هـ) تحقيق عبد الحسين الفتلي ـ مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت 96/2 ، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ـ عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت 577هـ) ـ المكتبة العصرية ـ الأولى 1424هـ2003ممسألة رقم(70) (منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر) 410/2 ، وكتاب سيبويه - عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت180هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون ـ مكتبة الخانجي ، القاهرة ـ الثالثة - 1988 م 253/3.

لم يصرف (سبأ) ؛ لأنه جعله اسمًا لقبيلة حملًا على المعنى وقال الشاعر: ([1])

غَلَبَ المَسَامِيحَ الوَلِيدُ سَمَاحَةً وكَفَى قريش المُعْضِلَاتِ وسَادَهَا

فلم يصرف (قريش) ؛ لأنه جعله اسمًا للقبيلة حملًا على المعنى، والحمل على المعنى كثير في كلامهم ([2])

موقف النحاة من التأويل:

إن الناظر في مؤلفات البصريين يجدها مليئة بأساليب التأويل المتنوعة، إذ إن المدرسة البصرية قد كثر تأويلها لنصوص اللغة وصيغها التي لا تتفق مع القواعد النحوية التي توصلوا إليها ([3])، وهم في ذلك قد تأثروا

---

(1) هذا البيت لعدي بن الرقاع العاملي يمدح فيهما الوليد بن عبد الملك بن مروان ، البيت في الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين 413/2، وكتاب سيبويه 250/3 والمقتضب - محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي ، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت285هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة ـ عالم الكتب - بيروت 362/3 لسان العرب ـ محمد بن مكرم بن على ، أبو الفضل ، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت711هـ) ـ دار صادر – بيروت ـ الثالثة - 1414 هـ(سمح) ، وفيه نسبة أخرى لجرير489/2 .

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين 403/2 -413 .

(3) لعل السبب في كثرة التأويل عند البصريين أنه لما لم يسعفهم القياس في كل ما كانوا يريدون فلا زالت الكثرة الكاثرة من المسائل يستعصي عليهم اندراجها في أحكامهم العامة ـ لجأوا إلى التأول والتأول البعيد الذي يخالفه الظاهر مخالفة بعيدة . مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د. محمد مهدي المخزومي ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ الثانية 1958م صـ 46 .

بمناهج البحث في العلوم الأخرى، كمباحث أصول الفقه وعلم الكلام، فمن المعلوم أن المؤلفات النحوية التي اهتمت بالتفريع وقياس الفرع على الأصل والاعتناء بالأشباه والنظائر وبيان العلل لم يؤلفها أصحابها إلا بعد زمن الأئمة الأربعة ... وقد أبان مؤلفوها عن هذا التأثير في مقدمات كتبهم، حيث ذكر الزجاجي في معرض مقارنته بين الإعراب والفقه في ظاهرة الاطراد أن الأصل في الإعراب أن يكون حركة، ولكنه قد يخرج عن هذا الأصل فيكون حرفا، ثم بين أن هذا الخروج ليس في النحو فقط، ولكنه موجود أيضا في سائر العلوم ومنها علوم الديانات ([1])

فسيبوية وهو شيخ نحاة البصرة لا يخرج في هذه القضية عن فلك البصريين، لذلك نجده يميل إلى تأويل كل ما يصطدم بالأصل النحوي، ومن ذلك قوله فيما ناب عن المصدر من اسم المصدر أنه منصوب بفعل مقدر من لفظه:"وذلك قولك: اجتوروا تجاوراً تجاوروا اجتواراً ؛ لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحد. ومثل ذلك: انكسر كسراً وكسر انكساراً ؛ لأن معنى كسر وانكسر واحد، وقال الله تبارك وتعالى: (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) ([2]) ؛ لأنه إذا قال: أنبته فكأنه قال: قد نبت، وقال عز وجل: (وَتَبَتَّلْ

---

(1) الإيضاح في علل النحو ـ أبو القاسم الزجاجي تحقيق د مازن المبارك ـ دار النفائس . الطبعة الثالثة 1979م صـ 72 ، 73 ، والخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ) الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ الرابعة 163/1 وكتاب الاقتراح ـ جلال الدين السيوطي ـ تحقيق د.محمود سليمان ياقوت ـ دار المعرفة الجامعية 2006م صـ 22 ، وظاهرة التأويل في الدرس النحوي د.عبد الله بن حمد الخثران ، النادي الأدبي بالرياض 1408هـ 1988م صـ 25 .

(2)سورة نوح آية 17.

إِلَيْهِ تَبْتِيلًا) ([1]) ؛ لأنه إذا قال تبتل فكأنه قال: بتل.([2])

وقد كثر اتجاه النحويين إلى التأويل بعد سيبويه في عصور مختلفة، كما يبدو في قول المبرد بنصب المضارع بـ (أن) مضمرة بعد (الفاء) و(الواو) و(أو) و(حتى) و(اللام) المكسورة:"واعلم أَن هَا هُنَا حروفا تنتصب بعْدهَا الْأَفْعَال وَلَيْسَت الناصبة وَإِنَّمَا أَن بعدهَا مضمرة فالفعل منتصب بـ (أَن) وَهَذِه الْحُرُوف عوض مِنْهَا ودالة عَلَيْهَا، من هَذِه الْحُرُوف الْفَاء وَالْوَاو وأو وَحَتَّى وَاللَّام الْمَكْسُورَة"([3])، وقول ابن جني:"وتضمر (أَن) بعد خَمْسَة أحرف وَهِي الْفَاء وَالْوَاو وأو وَلَام الْجَرّ وَحَتَّى"([4])

وقد ابتكر الزمخشري بعض التأويلات النحوية، ومن ذلك ذهابه إلى تقدير فعل عامل فيما ظاهره النصب على المصدر من غير الصدر، حيث قال في إعراب قوله تعالى: (وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ . فَضْلًا مِنَ اللَّهِ ونعمةٍ)([5]):"وفَضْلًا مفعول له، أو مصدر من غير فعله . فإن قلت: من أين جاز وقوعه مفعولا له، والرشد فعل القوم، والفضل فعل الله تعالى، والشرط أن يتحد الفاعل. قلت: لما وقع الرشد

---

(1)سورة المزمل آية 8 .

(2)كتاب سيبويه 81/4 ، 82.

(3) المقتضب 6/2 ، 7.

(4) اللمع في العربية ـ أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ) تحقيق فائز فارس ـ دار الكتب الثقافية – الكويت 127/1 المفصل في صنعة الإعراب أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ تحقيق د. علي بو ملحم ـ مكتبة الهلال – بيروت ـ الأولى 1993م صـ 326.

(5)سورة الحجرات آية 7، 8.

عبارة عن التحبيب والتزيين والتكريه، مسندة إلى اسمه تقدست أسماؤه: صار الرشد كأنه فعله، فجاز أن ينتصب عنه أو لا ينتصب عن الراشدون، ولكن عن الفعل المسند إلى اسم الله تعالى، والجملة التي هي(أُولئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ) اعتراض. أو عن فعل مقدر، كأنه قيل: جرى ذلك، أو كان ذلك فضلا من الله . وأما كونه مصدرا من غير فعله، فأن يوضع موضع رشدا ؛ لأنّ رشدهم فضل من الله لكونهم موفقين فيه، والفضل والنعمة بمعنى الإفضال والإنعام وَاللَّهُ عَلِيمٌ ([1])

وقد غلا الزمخشري ([2]) في تكلفه حين خرّج قراءة الرفع من قوله تعالى: (فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيل مِنْهُمْ) ([3]) برفع (قليل) مع كونه مستثنى من كلام تام موجب، حين خرجه حملا على المعنى، والرفع قراءة أُبي والأعمش، فقد جاء في الكشاف أن قوله تعالى (فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيل مِنْهُمْ) كأنه قيل (فلم يطيعوه إلا قليل) ، والأظهر في تخريج قراءة الرفع هذه أن يكون (قليل) مبتدأ خبره محذوف تقديره (لم يشربوا) كذلك قول أبي قتادة: (وأحرموا كلهم إلا أبو قتادة)، على تقدير إلا أبو قتادة لم يحرم، فـ (إلا) هنا بمعنى (لكن)، وأبو قتادة مبتدأ، و(لم يحرم) خبره ([4])

---

(1)الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل - أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ) - دار الكتاب العربي – بيروت - الثالثة - 1407 هـ 363/4

(2) المرجع السابق 295/1

(3) سورة البقرة آية 249 ، والقراءة قِرَاءَةِ الْأَعْمَشِ وَأُبَيٍّ ، التحرير والتنوير 172/10

(4) مع النحاة - صلاح الدين الزعبلاوي - منشورات اتحاد الكتاب العرب 1992م صـ 21-23

وقد يتلمس المقتنعون بمنهجهم أسبابا دعتهم إلى صنيعهم هذا، ولعل أهم هذه الأسباب هو التحري والحيطة في جمع الشواهد التي عدوها خالصة سليمة لأجل أن يضمنوا لقواعدهم السلامة والدقة، وهذا الاتجاه اقتضته ضرورة دينية بسبب فساد الملكات اللسانية نتيجة مخالطة الأعاجم، مما أوجد شكا في صفاء العربية ونقائها، يدل على ذلك ما تردد في كتاب سيبويه من أمثال قوله: (بعض العرب الموثوق بعربيته)، (سمعنا من يوثق به من العرب) ([1])

لكن ذلك اضطرهم أن وجدوا أمامهم شواهد فصيحة تخالف ما توصلوا إليه من أحكام، بل أحيانا تهدمها، فلجأوا إلى التأويل، فطرحوا الشيء الكثير مما لم يروا له وجها في قواعدهم، لذلك قلّ أن تجد قاعدة من قواعدهم سالمة منه، وتراهم يذكرون القاعدة ثم يتبعونها بأمثلة خارجة عليها مخالفة لها، فيتأولونها بالتأويل النافر والتمحل البعيد . ([2])

فمن تأويلاتهم المتكلفة ما ذهب إليه البصريون من منع العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة حرف الجر ([3])، مما اضطرهم إلى تأويل ما جاء في التنزيل كقوله تعالى: {وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ}([4])، بالخفض، وهي قراءة أحد القراء السبعة، وقتادة وطلحة وغيرهما، والأصح أن ما ثبت عنهم لا يرد بقياس عربية، ولا فشو لغة ؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها .

---

(1)كتاب سيبويه 319/2 ، 549/3 ، 618/3

(2) ظاهرة التأويل صـ 35

(3) الإنصاف 2/ 379 مسألة (هل يجوز العطف على الضمير المخفوض).

(4) سورة النساء آية 1.

وبالرغم من ذلك لا ننكر أن للبصريين مواقف هجروا فيها التأويل بحمل النص على ظاهره والقياس عليه، من ذلك مثلا: رأيهم في نصب خبر ما الحجازية بها لا بنزع الخافض كما رأى الكوفيون في قوله تعالى (مَا هَذَا بَشَرًا) ([1])، قال سيبويه:"ومثلُ ذلك قوله عزّ وجلّ: (مَا هَذَا بَشَرًا) في لغة أهل الحجاز، وبنو تميم يَرْفعونها إلاَّ من دَرى كيف هي في المُصحَفِ، فإذا قلت: ما منطلقٌ عبدُ الله، أو ما مُسِيءٌ مَنْ أعْتَبَ، رفعتَ، ولا يجوز أن يكونَ مقدّما مثلَه مؤخَّرا، كما أنَّه لا يجوز أن تقول: إنَّ أخوك عبدَ الله على حدّ قولك: إنَّ عبدَ اللهِ أخوك ؛ لأنَّها ليست بفعل، وإنَّما جُعلتْ بمنزلته فكما لم تتصرَّف (إنَّ) كالفعل كذلك لم يَجُزْ فيها كلُّ ما يجوز فيه ولم تَقْوَ قوّتَه فكذلك ما . ([2])

<u>أما الكوفيون</u> فكانوا يأخذون اللغة حيثما وجدوها، وكانوا كلما عرض لهم شاهد قبلوه، وولدوا منه حكما له ما لسائر الأحكام"([3])، ولذلك كانوا أبعد عن التأويل أو أقل اعتمادا عليه، ومن ثم قلت عندهم صور الحذف والتقدير والاعتماد على العامل، فقل عندهم ما كثر عند البصريين من التأويل والشذوذ والاضطرار والاستنكار ([4])

---

(1) سورة يوسف آية 31

(2) كتاب سيبويه 59/1

(3) تاريخ النحو د على النجدي ناصف ـ سلسلة كتابك ـ دار المعارف صـ 31ـ 33 ، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ـ الشيخ محمد الطنطاوي ـ تحقيق أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل ـ مكتبة إحياء التراث الإسلامي ـ الأولى 2005م صـ 124ـ145 ، والموجز في نشأة النحو ـ د محمد الشاطر أحمد ـ مكتبة الكليات الأزهرية1983م صـ 25-28

(4) ظاهرة التأويل صـ 39

وفي سبيل تحقيق هذه القلة وجدنا نحاة الكوفة يعتمدون على"الاستقراء والملاحظة، مع الابتعاد عن البحث فيما وراء الظواهر اللغوية، ويتضح ذلك في كثير من المسائل النحوية التي عالجوها: من ذلك مثلا: قولهم في أن المبتدأ والخبر مترافعان، حيث ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ ؛ فهما يترافعان، وذلك نحو (زيد أخوك، وعمرو غلامك)، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه: فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء.

وقد احتجوا لذلك بقولهم: إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ ؛ لأنَّا وجدنا المبتدأ لا بدّ له من خبر، والخبر لا بدّ له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه، ولا يتم الكلام إلا بهما، ألا ترى أنك إذا قلت (زيد أخوك) لا يكون أحدهما كلامًا إلا بانضمام الآخر إليه ؟، فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضي صاحبه اقتضاءً واحدًا عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه ؛ فلهذا قلنا: إنهما يترافعان، كل واحد منهما يرفع صاحبه . ([1])

وقد أدى ذلك إلى أن رماهم البعض بالتساهل في الأخذ عن العرب، حيث أخذوا الشاذ والنادر وجعلوه أصلا من أصولهم وقاسوا عليه .

وقد حاول بعض الدارسين رفع المدرسة الكوفية فوق المدرسة البصرية في الحس اللغوي وتبين روح اللغة، زاعمين أنهم لم يكونوا يتعدون الرواية

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين مسألة رقم(5) (القول في رافع المبتدأ ورافع الخبر) 38/1

والسماع وهم قد تعدوهما كثيرا، كما تعدوا حدود القياس السديد . وقد حاولوا – جاهدين– أن يخالفوا سيبويه وغيره من نحاة البصرة في كثير من وجوه الإعراب والتقدير في العبارات، مما جرهم في كثير من الأمر إلى صور مختلفة من التعقيد والبعد في التأويل، فمن ذلك: إعراب الأسماء الخمسة (أبوك وأخواتها) ، فقد كان سيبويه وجمهور البصريين يرون أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف ، أي: في الواو رفعا والألف نصبا والياء جرا، وذهب الأخفش إلى أنها معربة بحركات مقدرة على ما قبل تلك الحروف، بينما ذهب الكسائي – وتبعه الفراء – إلى أنها معربة من مكانين بالحروف والحركات السابقة لها معا، غير ملتفتين إلى أن علامات الإعراب إما أن تكون بالحركات كما في المفردات، وإما أن تكون بالحروف كما في المثنى وأنه كان ينبغي لذلك أن يختارا إعرابا لها، إما بالحروف كما ذهب سيبويه، وإما بالحركات كما ذهب الأخفش ([1])

ونجد الفراء ـ المؤسس الثاني للمدرسة الكوفية بعد الكسائي ـ يطلق على بعض الظواهر اللغوية مصطلح الشذوذ، ومن ذلك حكمه على المثال:(عسى الغوير أبؤسا)([2]) بالشذوذ ؛ لأن مذهبه وجوب اقتران خبر

---

(1) المدارس النحوية ـ د. أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (ت1426هـ) ـ دار المعارف صـ 185

(2) الأمثال لابن سلام ـ أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (ت 224هـ) تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش ـ دار المأمون للتراث ـ الأولى، 1400 هـ - 1980 م صـ 300) ، والمستقصى في أمثال العرب ـ أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (تـ 538هـ) دار الكتب العلمية – بيروت ـ الثانية، 1987م 161/2، قال بعضهم: يضرب مثلا للرجل يخبر بالشر فيتهم به ، والغوير تصغير غار .

(عسى) بـ(أن) ([1])، وقد حكم على قراءة بعضهم (2) بكسر نون جمع المذكر السالم بالشذوذ من قوله تعالى (هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُون . فَاطَّلَعَ) ([3]) وقال في قوله تعالى: (إِنَّ ابْنَكَ سَرَقَ) (4)، ويقرأ (سُرِّق) ولا أشتهيها ؛ لأنّها شاذَّة"(5)

وقد أجاز أيضا العطف على التوهم في قوله تعالى: (وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ) ([6]) حيث قال: (وَالْخَيْلَ وَالْبِغالَ وَالْحَمِيرَ) تنصبها بالردّ عَلَى خَلَق، وإن شئت جعلته منصوبًا عَلَى إضْمَار سَخّر: فيكون فِي جَواز إضماره مثل قوله: (خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ) ([7]) من نصب فِي البقرة نصب الغشاوة بإضمار (وجعل) ولو رفعت (الخيلَ والبغالَ والحميرَ) كَانَ صوابًا من وجهين: أحدهما أن تَقُولَ: لَمّا لَمْ يكن الفعل معها ظاهرًا رفعته عَلَى

---

(1) معاني القرآن ـ أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت207هـ) تحقيق أحمد يوسف النجاتي/محمد علي النجار/عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ـ دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر ـ الأولى 415،416/1

(2)المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ـ أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ) ـ وزارة الأوقاف(المجلس الأعلى للشئون الإسلامية) 1420هـ- 1999م 220/2 . وقال عنها ابن جني وقد شكلها بعض الجهال بالحضرة مكسورة النون .

(3) سورة الصافات آية 54، 55، والقراءة في معاني القرآن للفراء 385/2

(4) سورة يوسف آية 81

(5)القراءة في معاني القرآن للفراء 53/2

(6) سورة النحل آية 8

(7) سورة البقرة آية 7

الاستئناف، والآخر أن يُتوهّم أن الرفع فِي الأنعام قد كَانَ يصلح فتردّها عَلَى ذَلِكَ كأنك قلت: والأنعامَ خلقها، والخيلُ والبغالُ عَلَى الرفع ([1])

ولكن غلو النحاة في القياس، والتركيز على ظاهرة العامل، والمصطلح النحوي، والتعليل، واختلاط المادة النحوية من أهم العوامل التي دعت بعض النحاة إلى البحث عن آليات جديدة لتيسير النحو، وقد أشار الإمام عبد القاهر الجرجاني (471هـ) في القرن الخامس الهجري في كتاب دلائل الإعجاز إلى أن النحاة قد انتهوا بالنحو حينا إلى ضرب من التكلف ولون من التعسف، كما أشار إلى أن وراء كل فساد في النظم إغفالا لحكم من أحكام النحو، وكل صحة تحقيقا لهذا الحكم حين قال في كتابه هذا:"فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه ووضع في حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه"([2])

وقد ظهرت الدعوة إلى تيسير النحو أول ما ظهرت في صورة مختصرات

---

(1)معاني القرآن للفراء 97/2

(2) مع النحاة صـ 24 ، دلائل الإعجاز - أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت471هـ) تحقيق محمود محمد شاكر أبو فهر - مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة - الثالثة 1413هـ - 1992م صـ 83

للكتب النحوية، أو عمل متون لهذا العلم، فهذا خلف الأحمر بن حيان أبو محرز البصري أستاذ الأصمعي (180هـ) يؤلف كتابا لمساعدة الدارسين على فهم أصول النحو فيقول في مقدمته:"لما رأيت النحويين وأصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التطويل وكثرة العلل، وأغفلوا ما يحتاج إليه المتعلم المتبلغ في النحو من المختصر والطرق العربية، والمأخذ الذي يخف على المبتدئ حفظه، ويعمل في عقله، ويحيط به فهمه، فأمعنت النظر في كتاب أؤلفه وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين ؛ ليستغني به المتعلم عن التطويل فعملت هذه الأوراق، ولم أدع فيها أصلاً ولا أداة ولا صحبة ولا دلالة إلا أمليتها فيها، فمن قرأها وحفظها وناظر عليها، علم أصول النحو كله"([1])

وابن الطراوة يرجح الرفع في باب الاشتغال بدلا من تقدير العامل في النصب، حيث قال:"إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع، نحو: أزيد ضربته أم عمرو، وحكم بشذوذ النصب في قوله: ([2])

---

(1) مقدمة في النحو لخلف الأحمر تحقيق عز الدين التنوخي ـ وزارة الثقافة والإرشاد القومي . مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم . دمشق 1961م صـ 33 ، 34 .

(2) البيت لجرير في ديوانه بشرح محمد بن حبيب ـ تحقيق . د نعمان محمد أمين طه ـ طبعة دار المعارف (ذخائر العرب 43) ـ الثالثة1986م 814/3، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ـ عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف ، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت 761هـ) تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي ـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع 145/2 ، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ـ أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت 1206هـ) ـ دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ـ

أَثَعْلَبَــةَ الفَــوارِسَ أم رِيَاحــاً عــدَلْتَ بِهِــمْ طُهَيَّــةَ والخِشَــابَا

بنصب(ثعلبة) بفعل محذوف تقديره (أذكرت ثعلبة) ، ولا يجوز إضمار (عدلت) لتعديه بالباء .

وقد اشتهر ابن مضاء بدعوته إلى تجديد النحو، والثورة على تأويلات النحويين وأقيستهم، وقد دارت دعوته لتجديد النحو بإلغاء ما فيه من تأويلات وتقديرات وعلل وغير ذلك ـ في فلك المذهب الظاهري الذي يهتم بظاهر النص القرآني وحرفيته، ويرفض الحمل على غير الظاهر، ومن ثم كانت دعوته إلى التجديد محصورة في إلغاء نظرية العامل، وإلغاء العلل الثواني والثوالث، وإلغاء تمارين التصريف، حيث جاء في مطلع كتابه قوله:"قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه"([1])

وقد ارتبطت دعوة ابن مضاء القرطبي لتيسير النحو بعلماء الكوفة، نظرا لاتساع الرواية والقياس في المذهب الكوفي، حيث قال ابن مضاء:"واني رأيت النحويين – رحمة الله عليهم – قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمُّوا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا، إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أوردوه منها، فتوعَّرت مسالكُها، ووهَنَتْ

الأولى 1417 هـ -1997م 112/2.

(1)الرد على النحاة ـ أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء ، ابن عمير اللخمي القرطبي ، أبو العباس (ت 592هـ) دراسة وتحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا دار الاعتصام ـ الأولى، 1399 هـ - 1979 م صـ 69 ، التأويل النحوي في القران الكريم صـ 56 ، 95

مبانيها، وانحطَّ عن رُتْبَة الإقناع حججُها، حتى قال شاعر فيها: (1)

ترنــو بطــرفٍ ســاحرٍ فــاترٍ أضــعفَ مــن حُجَّــةِ نحــويّ

وعلى الرغم من عدم تصريح ابن مضاء بإلغاء مظاهر التأويل إلا أننا يمكن أن نقف على بعض مظاهر التأويل من حديثه عن الحذف والتعليق والاستتار، من ذلك قوله في المحذوف الذي لا يتم الكلام إلا به لعلم المخاطب به، كقولك لمن رأيته يعطي الناس: زيدا، أي أعط زيدا، فالفعل (أعط) محذوف على أنه مراد . ([2])

وقد سار على نهج ابن مضاء كثير من النحاة في العصر الحديث أبرزهم الدكتور إبراهيم مصطفى والدكتور مهدي المخزومي، والدكتور شوقي ضيف، والدكتور أحمد مختار عمر، حيث دعا الدكتور إبراهيم مصطفى إلى إلغاء فكرة العامل ؛ لأنّه عدها أساس المشكلات في النحو، ووجد في إلغائها مفتاح تيسيره"([3])، فقد دعا إلى إلغاء نظرية العامل من أساسها، وكذلك كل ما أقامه حولها النحاة من أصول فلسفية، وما رتبوه عليها من أحكام أصابت النحو بالتعقيد والصعوبة على حد قوله.([4])

وقد ادعى أن الحركات الإعرابية هي"من عمل المتكلم ؛ ليدل بها على

---

(1) الرد على النحاة تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا صـ 64

(2) التأويل النحوي في القرآن الكريم صـ 95 ، والرد على على النحاة صـ71

(3) في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث ـ د. نعمة رحيم العزّاويّ ـ دار الشؤون الثقافية ـ بغداد1995م صـ 132

(4) إحياء النحو ـ إبراهيم مصطفى ـ لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة 1959م صـ 30،29

معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام"([1])، وهو في كلامه هذا متأثر بابن جني (ت392هـ) الذي يرى أن العمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ([2])، وهو متأثر أيضا بما كان يراه ابن مضاء القرطبي (ت592هـ) .([3])

وقد حدد غرضه من هذه المحاولة بقوله:"أطمع أن أغيِّر منهج البحث النحويّ للغة العربيّة، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو، وأبدِّلهم منه أصولا سهلة يسيرة، تقربهم من العربيّة، وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها"([4])

... وعلى الرغم من كون رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى في نظرية العامل مسبوقا بابن جني وابن مضاء القرطبي فإن له فضلا في ناحيتين: الأولى أنه أبرز بوضوح أبعاد نظرية العامل وآثارها السيئة على النحو، والأخرى أنه حاول أن يقدم التفسير للظواهر الإعرابية وعلاماتها ؛ ليكون بديلا لنظرية العامل الملغاة ([5])

ومن الأمثلة في ذلك: وجوب التوحيد بين المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل: يرى الأستاذ إبراهيم مصطفى أن الضمّة تدل على الإسناد و بناء على رأيه هذا رأى وجوب التوحيد بين (المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل) ؛ لأنّ حكمها جميعا الرفع، ولأنّنا"إذا تتبعنا أحكام هذه الأبواب وجدنا فيها من التماثل ما

---

(1) إحياء النحو صـ50

(2) الخصائص 109/1 ، 110

(3) الرد على النحاة تحقيق د البنا . مقدمة المحقق صـ 12

(4) إحياء النحو المقدمة

(5) في إصلاح النحو العربيّ - عبد الوارث مبروك سعيد - دار القلم . الكويت - الأولى ، 1985م صـ 103

يوجب أن تكون بابا واحدا"([1])، وهذا التوحيد، في رأيه، سوف يغني عن فلسفة العامل والخلاف فيه وعن تعدد الأبواب وتكثير الأقسام ويجعل الحكم النحوي أقرب إلى الفهم وأدنى إلى روح العربيّة ([2])

وقد دعا إلى التجديد أيضا الدكتور مهدي المخزومي في قوله:"ولسنا من الذين يقولون بالعامل، وبأن النصب والرفع والجر آثار للعامل، يدل وجودها على وجود العامل لفظا وتقديرا، ولذلك فإننا نرى . في مثل قولهم: مكانك، ودونك، وإليك، مما كان النحاة يعدونه اسم فعل ناب مناب الفعل لتضمنه معناه . أن هذه الظروف استعملت هنا لتؤدي الوظيفة اللغوية التي خصصت لها في الاستعمال، أما سياق الكلام الفعلي الملحوظ فأمر خارج عنها، تعاونت على الدلالة عليه ملابسات الخطاب ومناسبات القول"([3])

وممن تأثروا بدعوة ابن مضاء بإلغاء التأويل النحوي الدكتور شوقي ضيف حيث قال:"وأكبر الظن أننا حين نطبق على أبواب النحو ما دعا إليه ابن مضاء من منع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات كما نطبق على هذه الأبواب ما دعا إليه من إلغاء نظرية العامل نستطيع أن نصنف النحو تصنيفا جديدا يحقق ما نبتغيه من تيسير قواعده تيسيرا محققا، وهو تيسير لا يقوم على ادعاء النظريات، وإنما يقوم على مواجهة الحقائق النحوية وبحثها بطريقة منظمة لا تحمل ظلما لأحد، وإنما تحمل

---

(1) إحياء النحو صـ 54

(2) المرجع السابق صـ 60

(3) في النحو العربي ـ د مهدي المخزومي ـ دار الرائد العربي ـ بيروت ـ الثانية 1986م صـ 114 .

التيسير من حيث هو حاجة يريدها الناس إلى النحو في العصر الحديث"([1])

وبالنظر إلى هذا النص نجد أن الدكتور شوقي ضيف يعطينا تصورا لتيسير النحو والأسس التي يستند إليها في ذلك، وهو تصور قائم على معطيات ابن مضاء في رده على النحاة من إلغاء نظرية العامل أساس البناء النحوي وإلغاء التقدير والتأويل في الصيغ والعبارات، ثم قام الدكتور بتطبيق أسس ابن مضاء مع إضافة أسس أخرى على جميع أبواب النحو، فخرج بالتصنيف الذي نراه في كتاب (تجديد النحو) .

ومن هؤلاء أيضا الدكتور أحمد مختار عمر، حيث عدد الأسباب التي أدت إلى صعوبة النحو العربي وعد منها: الإفراط في التأويل والتقدير وحمل الأساليب العربية على غير ظاهرها، واستخدام العلل الثواني والثوالث في النحو، واستخدام النحويين أنواعًا من الأقيسة النظرية التي لا تعتمد على شاهد من كلام العرب ([2])

ويمكننا الرد على دعاة التيسير بأنه على الرغم من استعمال البصريين التأويل بوسائله المختلفة"فأكبر الظن أن دوافع سيبويه إلى القول بنظرية العامل كانت دوافع لغوية بحتة ترجع أول ما ترجع إلى محاولته تأسيس نظرية توحد الظاهرة الإعرابية في الأسماء والأفعال، فتجعلهما يخضعان للظاهرة الإعرابية نفسها وهذا

(1) انظر الرد على النحاة ـ تحقيق د/شوقي ضيف ـ المدخل صـ 67

(2) البحث اللغوي عند العرب . د أحمد مختار عبد الحميد عمر ـ عالم الكتب ـ الثامنة 2003م صـ 146- 150

هو التيسير بعينه. ([1])

وقد نقل سيبويه عن الخليل رأيه في تسهيل النطق بالحركات الإعرابية حيث قال:"وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف، ليوصل إلى المتكلم به"([2])

وقد حكي عن عيسى بن عمر أن بعض النّحاة قال له:"إنّي أجد في كلام العرب تكرارا في قولهم: زيد قائم وإنّ زيدا قائم وإنّ زيدا لقائم والمعنى واحد، فقال له: إنّ معانيها مختلفة، فالأوّل: لإفادة الخالي الذّهن من قيام زيد، والثّاني: لمن سمعه فتردّد فيه، والثّالث: لمن عرف بالإصرار على إنكاره فاختلفت الدّلالة باختلاف الأحوال.

وقال الزجاجي: إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة، ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة،جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني ... وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ... وتكون الحركات دالة على المعاني"([3])

وقد رأى بعض الدارسين([4])أن في إلغاء نظرية العامل إلغاء للنحو كله ([5])

---

(1) جهود علماء العربية في تيسير النحو وتجديده ـ صادق فوزي دباس ـ مجلة القادسية 2008 م صـ 93 ، 94 .

(2)كتاب سيبويه 241/4

(3) الإيضاح في علل النحو صـ 69 ، 70 .

(4)منهم الدكتور عبد الحميد طلب .

(5) التأويل النحوي في القران الكريم صـ 123 .

ض

المبحث الثاني

أسباب التأويل النحوي

اعتقد البعض أن اللغة واللهجات تنتمي إلى مستوى واحد، وأنها ليست شيئا غير مجموع اللهجات القبلية، لذا اضطروا إلى التأويل والتخريج، وقد تضافرت عوامل كثيرة كانت سببا في لجوء النحويين إليه، منها ما يرجع إلى طبيعة الشاهد، ومنها ما يرجع إلى النحاة أنفسهم، ومنها ما يرجع إلى المدة الزمنية التي ارتضاها النحاة حدا فاصلا بين ما يجوز الاستشهاد به، وبين ما لا يجوز، فكانت أسباب التأويل تدور حول الخلاف النحوي ونظرية العامل وكثرة الأوجه الإعرابية، وموافقة القواعد النحوية الأولى، وتحديد الشواهد النحوية المعتمدة في التقعيد، على النحو الذي يعكسه البيان الآتي:

العامل:

يعد هيام النحاة بنظرية العامل من أكثر الأسباب التي دعت إلى التأويل النحوي،"فافتراض وجود عامل مؤثر في الجملة العربية حمل النحويين على النظر والبحث عنه،أموجود هو أم محذوف ؟ وما الذي أثر في اللفظ؟ وهل أثر مباشرة أو كان ذلك بتقدير وتأويل وتضمين وما إلى ذلك من مسالك التأويل عندهم، وذلك لتستقيم عندهم نظرية العامل . ([1])

"فكل من يقرأ كتاب سيبويه يرى رأي العين أن الخليل هو الذي ثبت أصول نظرية العوامل ، ومد فروعها وأحكمها إحكاما حيث أخذت صورتها التي ثبتت على مر العصور ، فقد أرسى قواعدها العامة ذاهبا إلى أنه لا بد مع

(1)التأويل النحوي في الحديث صـ 13

كل رفع لكلمة أو نصب أو خفض أو جزم من عامل يعمل في الأسماء والأفعال المعربة ومثلهما الأسماء المبنية، والعامل عادة لفظي مثل المبتدأ وعمله في الخبر الرفع، والفعل وعمله في الفاعل الرفع وفي المفعولات النصب، وقد يكون العامل معنويا على نحو ما نص تلميذه سيبويه من باب المبتدأ إذ جعله معمولا للابتداء، قال سيبويه:"إذا قلتَ: عبدُ الله منطلقٌ، فهو فى موضع هذا الذى بُنى على الأول وارتَفع به، فإنّما قلت عبدُ الله فنسبته له ثمّ بنيتَ عليه الفعلَ ورفعتهَ بالابتداء"([1])

وقال في موضع آخر:"ومن العوامل أدوات وحروف، منها ما يجزم الفعل وهو (لم) و(إنْ) وأخواتهما ، ومنها ما ينصبه أو ينصب بعده وهو (أن) و(لن) وبابهما، ومنها ما ينصب ما بعده ويرفعه كالفعل وهو إنّ وأنّ ولكن وكأن وليت ولعل، قال سيبويه في باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده:"وزعم الخليل أنها عملت عملين: الرفعَ والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت: كان أخاك زيدٌ، إلا أنه ليس لك أن تقول كأن أخوك عبدَ الله، تريد كأن عبدَ الله أخوك ؛ لأنها لا تصرف تصرف الأفعال، ولا يضمَر فيها المرفوع كما يضمَر في (كان)، فمن ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين (ليس) و(ما) ، فلم يجروها مجراها، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال"([2])

فالعوامل عنده تعمل ظاهرة ومحذوفة، وكثيرا ما يحذف المبتدأ العامل في الخبر ؛ طلبا للإيجاز، يتضح ذلك من قوله في باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه: وزعم الخليل رحمه الله أنه يقول: إنه المسكين

(1) كتاب سيبويه 81/1 المدارس النحوية 38/1

(2) كتاب سيبويه 131/2

أحمق، على الإضمار الذي جاز فى مررت، كأنه قال: إنه هو المسكين أحمق، وهو ضعيف، وجاز هذا أن يكون فصلا بين الاسم والخبر ؛ لأن فيه معنى المنصوب الذي أجريته مجرى (إنا تميما ذاهبون)، فإذا قلت: بى المسكينَ كان الأمر، أو بك المسكينَ مررت، فلا يحسن فيه البدل ؛ لأنك إذا عنيت المخاطَب أو نفسَك فلا يجوز أن يكون لا يدرى من تعنى ؛ لأنك لست تحدث عن غائب، ولكنك تنصبه على قولك: بنا تميما، وإن شئت رفعته على ما رفعت عليه ما قبله، فهذا المعنى يجري على هذين الوجهين والمعنى واحد، كما اختلف اللفظان في أشياء كثيرة والمعنى واحد"([1])

وقد اهتم النحاة بعد سيبويه بنظرية العامل وألفوا فيها عديدا من الكتب، منها: كتاب العوامل ومختصره لأبي علي الفارسي، وكتاب (العوامل المائة) لعبد القاهر الجرجاني، ودونوا للعوامل شروطًا وأحكامًا هي عندهم فلسفة النحو وسر العربية فقالوا: لا يجتمع عاملان على معمول واحد (ذاكر ونجح محمد)، الحرف لا يعمل في نوع من الكلمات حتى يكون مختصًّا به (النصب بأن مضمرة بعد فاء السببية)، لا يعمل في الاسم وضميره معًا(محمدًا ضربته)، إلى آخر ما هو مذكور في كتبهم .

ولما تكونت للنحاة هذه الفلسفة حكموها في اللغة وجعلوها ميزان ما بينهم من جدل، بل تجاوزوا ذلك إلى تفضيل لهجات من العرب على أخرى بأصول فلسفتهم هذه، بل تجاوزوا ذلك إلى رفض بعض الأساليب العربية المنقولة .

وقد كان النحاة – في سبيلهم هذه – متأثرين بروح الفلسفة التي كانت

(1) المرجع السابق 76/2 ، 77

شائعة بين المتأخرين منهم، فهم يعللون منعهم اجتماع عاملين على معمول واحد بقولهم:"إذا اتفق العاملان في العمل لزم تحصيل الحاصل وهو محال، وإن اختلفا لزم أن يكون الاسم مرفوعًا منصوبًا مثلًا، ولا يجتمع الضدان في محل"([1])

ولكن مغالاة النحاة في قضية العامل كانت لها آثار سلبية على النحو، حيث تعددت الآراء وكثرت الخلافات في العامل، فالنحاة يختلفون في العامل هل هو اسم أو فعل ؟ فمثلا نرى البصريين يعربون (زيد) في نحو (لولا زيد لأكرمتك) مبتدأ والخبر محذوف وجوباً تقديره (موجود)، بينما يعربه الكوفيون فاعلا لفعل محذوف تقديره (لو لم يمنعني زيد لأكرمتك) ، والكسائي منهم يعربه نائب فاعل، ويقدر (لولا وجد زيد لأكرمتك) ([2])

وقد أدى ذلك إلى إضاعة معاني النحو، وإخراجه عن طبيعته اللغوية البسيطة، إلى التشبث بسبل أهل الكلام والمنطق في التعليل، وكان ذلك سببا في رفض كثير من النحاة إلغاء نظرية العامل وما تنطوي عليه من كثرة التقديرات والتأويلات والتعليلات والأقيسة، فابن جني ([3]) مثلا حاول أن يجعل من العامل المتكلم الرافع والناصب والجازم والجار .

يفهم ذلك من قوله:"اعتبارك باب الفاعل والمفعول به بأن تقول: رفعت هذا لأنه فاعل ونصبت هذا ؛ لأنه مفعول. فهذا اعتبار معنوي لا لفظي،

---

(1) البحث اللغوي عند العرب 147/1

(2) جهود علماء العربية في تيسير النحو وتجديده صـ 89

(3) تابع في ذلك لمحمد بن المستنير (قطرب) الذي ذهب إلى أنه لا قيمة للعامل في الأثر الإعرابي على آواخر الكلم في التركيب الجملي ... الإيضاح في علل النحو للزجاجي صـ 70 .

ولأجله ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية ؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ضرب سعيد جعفرًا فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئًا وهل تحصل من قولك ضرب إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبًا إليه الفعل، ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره"([1])

فقد رفض ابن جني فكرة العامل النحوي كما جاءت عند سيبويه ومن جاء بعده على منهجه، ولكنه لم ينكر وجود عامل في اللغة، وهو عنده المتكلم، فهو الذي يحدث عنده الأثر على أواخر الكلم، وما نسبة العمل إلى الفعل إلا لأمر تعليمي، ولكن ابن جني لم يثبت على هذا الرأي فقد وجدناه عند التطبيق يأخذ بفكرة العامل النحوي عند سيبويه وأصحابه، من ذلك قوله (ومن ذلك قولنا (كان يقوم زيد) ونحن نعتقد رفع (زيد) ب(كان)، ويكون (يقوم) خبرا مقدما عليه"([2])

وقد أكده الرضي بقوله:"فالموجد لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة العامل، ومحلها الاسم، كذلك الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها"(3)

وقد سار على نهج ابن جني ابن مضاء (4) . الذي اشتهر بين المحدثين

---

(1)الخصائص 111/1

(2)الخصائص 110/1.

(3)شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ـ الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي 686 هـ ـ تحقيق د. يوسف حسن عمر ـ 1395 - 1975 م ـ جامعة قار يونس – ليبيا 72/1 .

(4) أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي (ت 592) .

بدعوته إلى تيسير النحو . في مقدمة كتابه (الرد على النحاة) حيث قال:"قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو، ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ([1])، وقال أيضا:"وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا، فباطل عقلا وشرعا، لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه: منها أن شرط الفاعل أن يكون موجودا، حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل، فلا ينصب (زيد) بعد (إن) في قولنا: (إن زيدا) إلا بعد عدم إن"([2])

فابن مضاء يعالج المسألة علاجًا منطقيّا أيضًا، بين فساد وجهة نظر النحاة، فقد ذهب إلى أن العامل النحوي هو المتكلم، وهو إن كان قد ألغى عاملا فقد فرض عاملا آخر لا تجيزه الدراسات اللغوية الحديثة ؛ لأن المتكلم لا يرفع ولا ينصب بنفسه، وإنما بحسب القواعد . ([3])

وقد نحا بعض النحاة منحى ابن مضاء، كما فعل أبو حيان، على الرغم من أنه"لم يدعُ إلى إلغاء نظرية العامل في النحو، ولكنه دعا مرارا وتكرارا إلى إلغاء ما يتعلق به النحاة من كثرة التعليل للظواهر اللغوية والنحوية وجلب التمارين غير العملية.([4])

قال أبو حيان:"والإعراب عند البصريين([5]) أصل في الأسماء، فرع في

---

(1) الرد على النحاة (البنا) صـ 69 .

(2)المرجع السابق صـ 70

(3) مناهج البحث في اللغة ـ د تمام حسان ـ مكتبة الأنجلو المصرية 23/1

(4)المدارس النحوية 321/1

(5) ينظر: الأصول لابن السراج 52/1، 53 .

الأفعال وعند الكوفيين أصل في الأسماء والأفعال، وعند بعض المتأخرين أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم، وهذا من الخلاف الذي لا يكون فيه كبير منفعة . ([1])

والحق معه، فالخلاف في أيهما أصل لا يؤثر في إعراب أحدهما أو بنائه . وقال في باب جمع المذكر السالم:"وذهب الفراء أيضًا إلى أنها فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد ثم حمل سائر التثنية والجمع على ذلك، وذهب سيبويه إلى أنها زيادة في الآخر، ليظهر فيها حكم الحركة التي كان ينبغي أن تكون في التثنية والجمع تارة، وحكم التنوين أحرى من غير أن تكون عوضًا منهما، وهذا الخلاف الذي في هذه الحروف وهذه النون ليس تحته طائل ولا ينبني عليه حكم . ([2])

ولكن تلك المحاولات لن تصل إلى حل لهذه القضية إن كان هدفها إلغاء نظرية العامل إلغاء تاما، فنظرية العامل لا تخلو من فائدة للمتخصصين ؛ ذلك أنها تبين بعض الحقائق القيمة التي غطى عليها الجمود والإغراق في التفلسف ([3])، وهي ـ كما يرى الأستاذ عباس حسن ـ توافق أسس التربية الحديثة لتعليم اللغة، وضبط قواعدها، وتيسير استعمالها .

---

(1) ارتشاف الضرب من لسان العرب ـ أبو حيان الأندلسي 745هـ ـ تحقيق د رجب عثمان محمد ـ مكتبة الخانجي 834/2

(2) المرجع السابق 570/2 ، 571 . وهناك بعض الباحثين المحدثين الذين انتقدوا نظرية العامل النحوي ونادوا بهدمها كإبراهيم مصطفى في (إحياء النحو) ود. شوقي ضيف د. مهدي المخزومي ، ود. تمام حسان وغيرهم .

(3) نحو التيسير . دراسة ونقد منهجي .أحمد عبد الستار الجواري ـ مطبعة المجمع العلمي العراقي ـ الثانية 1982م صـ 39 .

كثرة الأوجه الإعرابية (التوجيه): ([1])

لقد كانت العلامة الإعرابية أوفر القرائن حظًّا باهتمام النحاة، حيث تكلموا عن الحركات ودلالاتها ، والحروف ونيابتها عن الحركات ، ثم تكلموا في الإعراب الظاهر والإعراب المقدر والمحل الإعرابي ، ثم اختلفوا في هذا الإعراب هل كان في كلام العرب أم لم يكن ، وكان لقطرب ومن تبعه من القدماء والمحدثين كلام في إنكار أن تكون اللغة العربية قد اعتمدت حقيقة على هذه العلامات في تعيين المعاني النحوية. حدث كل ذلك في وقت لم تكن العلامات الإعرابية أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن ، بل هي قرينة يستعصي التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديريًّا أو محليًّا أو بالحذف ؛ لأن العلامة الإعرابية في كل واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب. ([2])

يتضح لنا من ذلك أثر العوامل الإعرابية التي لولاها لاختلطت المعاني، وفسدت الأساليب، فحسبك أن ترى جملة خالية من العلامات الإعرابية مثل قولنا: (ما أحسن القادم) فإنها بغير ضبط كلماتها تصلح للاستفهام، وللتعجب، وللنفي ... وكل معنى من هذه يخالف الآخر مخالفة واضحة واسعة، لهذا كان من الخطل وفساد الرأي أن ترتفع بعض الأصوات الحمقاء بإلغاء علامات الإعراب – لصعوبة تعلمها– والاقتصار على

---

(1)التوجيه النحوي يشمل الإعراب وغيره ، أما التوجيه الإعرابي فهو خاص بالإعراب .

(2) اللغة العربية معناها ـ د. تمام حسان عمر ـ عالم الكتب ـ الخامسة 1427هـ-2006م 205/1 مناهج البحث في اللغة 22/1

تسكين آخر الكلمات.([1])

وقد ذكر بعض النحاة مثالا يوضح أهمية (العلامة الإعرابية) حيث قال في (أكرم محمود الضيف): فمحمود في هذه الجملة ينسب إليه شيء، وكذلك (الضيف) فما الذي ينسب إلى كل منهما ؟

ينسب إلى محمود أنه فعل الكرم، فهو فاعل الكرم، فبدلا من أن نقول: ينسب إلى محمود أنه فعل شيئا، هو: الكرم، أو: ينسب إلى محمود أنه فاعل الكرم – حذفنا هذه الكلمات الكثيرة واستغنينا عنها برمز صغير– اصطلح عليه النحاة – يرشد إليها، ويدل عليها، ذلك الرمز هو: (الضمة) التي في آخر كلمة: (محمود)، فهذه الضمة على صغرها تدل على ما تدل عليه تلك الكلمات المحذوفة الكثيرة، وهذه مقدرة وبراعة أدت إلى ادخار الوقت والجهد باستعمال ذلك الرمز الاصطلاحي الذي دل على المعنى المطلوب بأخصر إشارة .

مثل هذا يقال في كلمة: (الضيف) فقد نسب إليه شيء– كما سبق– فما ذلك الشيء المنسوب إليه ؟ هو أنه وقع عليه كرم، أو حصل له شيء، هو: (الكرم)، وقد حذفنا هذه الكلمة الكثيرة، واستغنينا عنها برمز اصطلح عليه النحاة، يرشد إليها، ويدل عليها، هو الفتحة في آخر: (الضيف)، هي تؤدي ما تؤديه الكلمات المتعددة التي حذفت. ([2])

وقد اشتهر نحاة البصرة بالإكثار من الأوجه الإعرابية، ولعل أول نحوي اقترن اسمه بهذه الظاهرة هو عبد الله بن إسحاق الحضرمي، حيث

---

(1) النحو الوافي 73/1 ، 74

(2) النحو الوافي ـ د.عباس حسن (ت 1398هـ) ـ دار المعارف ـ الطبعة الخامسة عشرة 73/1 ، 74 ، 277/4 .

اشتهر في تاريخ النحو أن ابن أبي إسحاق قد سمع الفرزدق ينشد: ([1])

وعضَّ زمان يا ابن مروانَ لم من المال إلّا مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ

فقال له ابن أبي إسحاق: على أي شيء ترفع (أو مجلف) ؟ فقال: على ما يسوءك وينوءك ؛ قال أبو عمرو: فقلت للفرزدق: أصبت ! وهو جائز على المعنى ، أي لم يبق سواه. ([2])

"وقد روي البيت فيما روي بنصب (مسحت) ورفع (مجلف) فحار العلماء في تأويل عطف (مجلف) المرفوع على (مسحت) المنصوب)، وتكلفوا في ذلك وجوها متباينة من الإعراب، وقد بدت دلائل الجهد فيما قالوه، بل قال الزمخشري: هذا بيت لا تزال الركب تصطك في تسوية إعرابه ([3])، وممن تكلف الجهد في إعراب البيت الخليل والكسائي والفراء وثعلب وأبو علي

---

(1) ديوان الفرزدق . شرح علي فاعور ـ دار الكتب العلمية . بيروت ـ الأولى 1987م صـ 386 . برواية (أو مجرّف)

(2)نزهة الألباء في طبقات الأدباء ـ عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت 577هـ) تحقيق إبراهيم السامرائي ـ مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن ـ الثالثة، 1405 هـ - 1985 م 27/1، 28

(3)الكشاف 72/3 الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ـ أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت 756هـ) تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط ـ دار القلم، دمشق 61/8، وَصَكَّهُ صَكًّا إِذَا ضَرَبَ قَفَاهُ وَوَجْهَهُ بِيَدِهِ مَبْسُوطَةً وَصَكَّ الْبَابَ أَطْبَقَهُ وَالصَّكَاكُ أَنْ تَصْطَكَّ الرُّكْبَتَانِ وَهُوَ مَصْدَرٌ مِنْ بَابِ تَعِبَ فَالذَّكَرُ أَصَكُّ وَالْأُنْثَى صَكَّاءُ. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ـ أحمد بن محمد بن علي الفيومي الحموي، أبو العباس (ت 770هـ) ـ المكتبة العلمية ـ بيروت 345/1

الفارسي وابن جني، وقد ذهب ابن قتيبة إلى إجمال الطلب في تخريج البيت، والرفق بالباحثين، فقال:"فرفع آخر البيت ضرورة، وأتعب أهل الإعراب فى طلب العلّة، فقالوا وأكثروا، ولم يأتوا فيه بشىء يرضى . ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر أنّ كلّ ما أتوا به من العلل احتيال وتمويه؟! وقد سأل بعضهم الفرزدق عن رفعه إيّاه فشتمه وقال: علىّ أن أقول وعليكم أن تحتجّوا"([1])

فالضرورة في الشعر لا تنقض أصلا من أصول العربية في عطف المعطوف على المعطوف عليه، والأولى أن يخرج البيت على رواية من رواه برفع (مسحت ومجلف) حملا على المعنى، فكأنه قيل: لم يبق إلا مسحت أو مجلف، والحمل على المعنى باب جليل من العربية، على ألا يعمد فيه إلى غلوّ أو إغراب، كما فعله الزمخشري . ([2])

ومثله تخطئة عيسى بن عمر (149هـ) النابغة في قوله: ([3])

فبتُّ كأنّى ساورتْني ضئيلةٌ من الرُقشِ فى أَنيابِها السمُ ناقعُ

حيث قال عيسى بن عمر: أساء النابغة إنما هو ناقعا . ([4])

ومن تعدد الأوجه الإعرابية عند سيبويه قوله في باب ما يختار فيه الرفعُ

---

(1)الشعر والشعراء ـ أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 276هـ) ـ دار الحديث، القاهرة ـ 1423هـ 89/1 ، 90

(2) مع النحاة صـ 23 .

(3) ديوان النابغة الذبياني . شرح عباس عبد الساتر . دار الكتب العلمية . بيروت . الثالثة 1996م صـ 54 .

(4) الموجز في نشأة النحو صـ 28، 29 . وإنباه الرواة على أنباه النحاة ـ جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت 646هـ) ـ المكتبة العصرية ، بيروت ـ الأولى، 1424 هـ 106/2 ونشأة النحو صـ 143

والنصبُ، لقُبْحِه أَن يكونَ صفة"وذلك قولك: مررتُ ببُرَّ قبلُ قَفيزٌ بدرهم قَفيزٌ بدرهم، وسمعنا العربَ الموثوقَ بهم يَنصبونه، سمعناهم يقولون: العَجَبُ من بُرَّ مررنا به قبلُ قَفيزاً بدرهم (قفيزا بدرهم)، فحملوه على المعرفة وتركوا النَّكرة، لقبح النكرة أن تكون موصوفةً بما ليس صفةً، وإنّما هو اسمٌ كالدرهم والحديد، ألاَ ترى أنّك تقول: هذا مالُك درهما، وهذا خاتَمُكَ حديدا ولا يَحسن أن تَجعلَه صفةً، فقد يكون الشيء حَسنًا إذا كان خبرا وقبيحاً إذا كان صفةً . وأمَّا الّذين رفعوه فقالوا: مررتُ ببُرّ قبلُ قَفيزٌ بدرهم، فجعلوا القفيزَ مبتدأ . وقولك بدرهم مبنياً عليه"([1])

الخلاف النحوي:

تبدو قضية التأويل واضحة أول ما تبدو في الخلاف النحوي الذي دار بين الكوفيين والبصريين"فالبصريون يلجأون إلى التأويل عندما يجدون نصوصا تخالف قواعدهم التي اعتمدوها، أما الكوفيون فلهم موقف آخر يغاير البصريين كل المغايرة. فقد قبلوا كل مسموع وقاسوا عليه"وبناء على ذلك كثر التأويل النحوي عند البصريين نتيجة لرفضهم كثيرًا من الأمثلة العربية الصحيحة، ونتيجة لمحاولاتهم المتكررة إخضاع الأمثلة العربية الصحيحة لأقيستهم النظرية البحتة، الأمر الذي مدحه الدكتور شوقي ضيف بقوله:"على أنه ينبغي أن نعرف أن المدرسة البصرية حين نحَّت الشواذ عن قواعدها لم تحذفها ولم تسقطها، بل أثبتتها، أو على الأقل أثبتت جمهورها، نافذة في كثير منها إلى تأويلها ؛ حتى تنحي عن قواعدها ما قد يتبادر إلى بعض الأذهان من أن خللًا يشوبها ؛ وحتى لا يغمض الوجه الصحيح في النطق على أوساط المتعلمين، إذ قد يظنون

(1)كتاب سيبويه 396/1، 397 ، 137/2، 138

الشاذ صحيحًا مستقيمًا، فينطقون به، ويتركون المطرد في لغة العرب الفصيحة . ومن هنا تتعرض الألسنة للبلبلة ... وقد ينجذب إليها بعض من لم يفقه الفرق بين القاعدة الدائرة على كثرة الأفواه، بل على كثيرها الأكثر، والقاعدة التي لم يرد منها إلا شاهد واحد، مما قد يؤول إلى اضطراب شديد في الألسنة"([1])

وإذا احتكمنا إلى القاعدة التي تقول إن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل، فسنجد أن المذهب الكوفي أقرب إلى الحق والواقع حين أجاز القياس على المثال الواحد المسموع، ولم يعتبر القلة والكثرة، طالما وجد الشاهد ؛ لأن اللغة بنت السماع .

وقد كان النحاة يقفون إزاء الأبيات المخالفة لمذاهبهم وأقيستهم فيعمدون إلى التأويل لإدخالها ضمن هذه الأقيسة، فأصبحت تلك الأبيات الخارجة عن القياس المألوف ميداناً رحباً لتأويلات النحاة وتعليلاتهم، فدخلت بسبب ذلك ضمن الخلاف النحوي ([2]) والأمثلة على ذلك كثيرة، منها خلافهم في قول الشاعر: ([3])

---

(1)البحث اللغوي عند العرب 138/1

(2) الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك ـ إبراهيم بن صالح الحندود ـ الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ـ السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المائة - 1421هـ/2001م394/1

(3) البيت لحسان بن ثابت في شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري لعبد الرحمن البرقوقي ـ المكتبة الرحمانية بمصر 1929م صـ 369 ، علل النحو ـ محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت 381هـ) تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش ـ مكتبة الرشد - الرياض/السعودية ـ الأولى، 1999م صـ 292

أَلستُ بِـنِعْمَ الجـارُ يُؤْلِـفُ بَيْتَـهُ أخَـا قِلَّـةٍ أو مُعْدِمَ المـال مُصْـرِمَا

فالكوفيون يستدلون بهذا البيت على اسمية نعم وبئس ؛ حيث دخل حرف الجر على (نعم) وهو من خصائص الأسماء، أما البصريون فقد أولوا هذا البيت بما يتفق مع مذهبهم . فعلية (نعم) و(بئس) . على تقدير الحكاية، فيكون التقدير فيه: (ألست بجارٍ مقولٍ فيه نعم الجار) ([1])

ولم يقف الخلاف النحوي عند هذا الحد، وإنما تعداه إلى المخالفة في المصطلحات المعتمدة نفسها"فالبصري يقول: ضمير الفصل، والكوفي: يقول العماد، يتضح ذلك من قول ابنُ يعيش:"اعلمْ أنَّ الضميرَ الذي يقعُ فصلاً له ثلاثُ شرائط: أحدها: أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع، ويكون هو الأول في المعنى، الثاني: أن يكون بين المبتدأ وخبره، أو هو ما داخلٌ على المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف، نحو إنَّ وأخواتها، وكان وأخواتها، وظننتُ وأخواتها، الثالث: أن يكون بين معرفتين، أو معرفة وما قاربها من النكرات ، ويسميه البصريون فصلاً ؛ لأنه بين المبتدأ الخبر، أو لأنه فصل بين الخبر والنعت، أو لأنه فصل بين الخبر والتابع، وأما الكوفيون فيسمونه عماداً، كأنه عمد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعد، قال ابنُ يعيشٍ في سبب تسميتةِ هذا الضميرِ فصلاً:"كأنَّهُ فصل الاسم الأول عمَّا بعده، وآذنَ بتمامهِ، وإنْ لمْ يبقَ منه بقيةٌ من نعتٍ ولا بدلٍ، إلا الخبر، لا غير"([2])

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين مسألة رقم (14) (القول في نعم وبئس أفعلان هما أم اسمان) 81/1 - 93

(2)شرح المفصل - موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت 643هـ) - إدارة الطباعة المنيرية - مصر 110/3.

وقد استخدم سيبويه مصطلح(الحال) واستخدم الفراء من الكوفيين مصطلح (القطع) ؛ حيث أفرد له بابا سماه (باب ما ينتصب لأنه حال صار فيه المسئول والمسئول عنه) ومثّل لذلك بنحو: (ما شأنك قائما) ؟ ونحو: (ما شأن زيد قائما؟)، حيث قال: هذا حال وانتصب بقولك: ما شأنك ؟ كما ينتصب الحال (قائما) في قولك: (هذا زيد قائما) بما قبله . ([1])

وقال الفرّاء مستخدما مصطلح القطع بدل الحال عند إعراب قوله تعالى: (وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ) ([2]):"ترفع (الحمّالةُ) وتنصب، فمن رفعها فعلى جهتين: يَقُولُ: سيصلى نار جهنم هُوَ وامرأته حمالةُ الحطب تجعله من نعتها، والرفع الآخر (وامرأتهُ حمالةُ الحطب) تريد: وامرأته حمالة الحطب فِي النار، فيكون (فى جيدها) هُوَ الرافع، وإن شئت رفعتها بالحمالة، كأنك قلت: ما أغنى عَنْهُ ماله وامرأته هكذا . وأما النصب فعلى جهتين: إحداهما أن تجعل الحمالة قطعًا ؛ لأنها نكرة ألا ترى أنك تَقُولُ: وامرأته الحمالة الحطب، فإذا ألقيت الألف واللام كانت نكرة، ولم يستقم أن تنعت معرفة بنكرة. والوجه الآخر: أن تشتمها بحملها الحطب، فيكون نصبها عَلَى الذم ([3])

وقد اختلفوا أيضا في التعليل، من ذلك خلافهم في علة جر ما لا ينصرف بالكسر عند الإضافة أو دخول (ال) ([4])، فيرى البصريون أنهما . (ال)

---

(1) كتاب سيبويه 60/2

(2)سورة المسد آية 4

(3) معاني القرآن للفراء 298/3

(4)شرح كتاب سيبويه لأبى سعيد السيرافى - الجزء الثانى . تحقيق أ.د رمضان عبد التواب . الهيئة المصرية العامة للكتاب 1990م54/2 ، وشرح ابن عصفور على الجمل (الشرح الكبير) تحقيق الدكتور/صاحب أبو جناح – بغداد. 226/2 .

و(الإضافة) . قد أزالا شبه الاسم بالفعل، فدخل فيه ما لا يكون في الفعل وهو الكسر قال سيبويه:"وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجر ؛ لأنها أسماء أدخل عليها، ما يدخل على المنصرف، وأدخل فيها الجر كما يدخل في المنصرف، ولا يكون ذلك في الأفعال وأمنوا التنوين، فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل ؛ لأنه إنما فعل ذلك به ؛ لأنه ليس له تمكن غيره، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم"([1])

ويرى غيرهم ([2]) أنهما . (ال) و(الإضافة) . لما أزالا شبه الاسم بالفعل جاز أن يدخل عليه العوامل، فيعمل فيه ما يعمل في الأسماء المنصرفة .

ولم يقف الخلاف النحوي عند حد الخلاف بين المدرستين، بل تعداه إلى الخلاف بين علماء المدرسة الواحدة، من ذلك مثلا مخالفة الخليل في أصل (لن) (3)، حيث ذهب الْخَلِيل . رَحمَه الله . أَن أصل (لن): لَا أَن، قال سيبويه:"فأما الخليل فزعم أنها (لا أن)، ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا: ويلمه، يريدون وي لأمه، وكما قالوا (يومئذٍ)، وجعلت بمنزلة حرفٍ واحد، كما جعلوا (هلا) بمنزلة حرف واحد، فإنما هي هل ولا.

وأما غيره فزعم أنه ليس في (لن) زيادة وليست من كلمتين ولكنّها بمنزلة

---

(1) الكتاب 22/1. المقتضب 313/3 .والأصول في النحو 79/1

(2) الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن عمر ت 646) تحقيق د موسى بناي العليلي ـ وزارة الأوقاف والشئون الدينية (إحياء التراث الإسلامي) العراق 125/1 .

(3)من المسائل الخلافية أيضا بينه وبين سيبويه (إياك) وأخواته . الكتاب 2/ 355-359، ونصب المضارع بعد (إذن) الكتاب 3/ 6 ، وموضع (أن) و(أن) إذا حذف عنهما حرف الجر 126/3-128.

شئ على حرفين ليست فيه زيادة، وأنها في حروف النصب بمنزلة (لم) في حروف الجزم، في أنه ليس واحد من الحرفين زائداً، ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أما زيداً فلن أضرب ؛ لأن هذا اسم والفعل صلة فكأنه قال: أما زيداً فلا الضرب له.(1)

هذا النوع من الحلافات لا طائل تحته ؛ إذ لا تأثير له في عمل (لن) بل إن النحوي الواحد يرى في الكلمة الواحدة رأيين متباعدين، ومن ذلك مثلا ما رآه المبرد في (من الجارة)، حيث قال بزيادتها في موضعين، وعدم زيادتها في موضع ثالث من نفس الكتاب، حيث قال في زيادتها:"فمما جَاءَ نعتا على الْموضع وَهُوَ هَا هُنَا أحسن قَول الله عز وَجل (مَا لَكُمْ مِنْ إِلَـهٍ غَيـرُهُ) ([2]) إِن شِئْت كَانَ (غَيره) استِثْنَاء وَإِن شِئْت كَانَ نعتا على الْموضع، وَإِنَّمَا كَانَ هُوَ الْوَجْه ؛ لِأَن من زَائِدَة لم تحدث فِي الْمَعْنى شَيْئا وَلَا لَيست كَذَلِك ؛ لِأَنَّهَا أزالت مَا كَانَ مُوجبا فَصَارَ بهَا منفيا ([3])، وقال أيضا:"هَذَا بَاب مَا لَا يكون الِاسْتِثْنَاء فِيهِ إِذا أبدل إِلَّا على الْموضع لِامْتِنَاع اللَّفْظ مِنْهُ، وَذَلِكَ قَوْلك ما جاءني من أحد إِلَّا زيد على الْبَدَل ؛ لِأَن (من) زَائِدَة وَإِنَّمَا تزاد فِي النَّفْي وَلَا تقع فِي الْإِيجَاب زَائِدَة ؛ لِأَن الْمَنْفِيّ المنكور يَقع واحده فِي معنى الْجَمِيع، فَتدخل من لإبانة هَذَا الْمَعْنى ([4])

---

(1)كتاب سيبويه 5/3 ، علل النحو صـ 192 وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ـ عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ) تحقيق وشرح د.عبد السلام محمد هارون ـ مكتبة الخانجي، القاهرة ـ الرابعة، 1418 هـ - 1997 م 441/8

(2) سورة الأعراف آية 59

(3)المقتضب 369/4

(4)المرجع السابق 420/4

وقال في عدم زيادتها:"وَأَمَّا قَوْلهم إِنَّها تكون زَائِدَة فلست أَرى هَذَا كَمَا قَالُوا ، وَذَاكَ أَنَّ كلّ كلمة إِذا وَقعت وَقع مَعهَا معنى ، فإنما حدثت لذَلِك الْمَعْنى وَلَيْسَت بزائدة فَذَلِك قَوْلهم مَا جَاءَنِي من أَحد وَمَا رأَيت من رجل ([1])

وقد أدى ذلك إلى تهكم البعض وتندره من تعدد الخلافات النحوية، من ذلك ما نقل عن رفيع بن سلمة المعروف بـ (دماذ) صاحب أبي عبيدة لما سمع رأي البصريين في نصب المضارع بـ(أن) مضمرة وجوبا بعد الفاء والواو وأو دون اعتبار هذه الأحرف ناصبة كما يقول الكوفيون، فيكتب إلى شيخ البصرة أبي عثمان المازني قصيدة مطلعها:

تفكرتُ في النحو حتى مللتُ وأتعبتُ نفسي له والبدَنْ

ثم يستعرض فيها رأي البصريين السابق ويختمها بقوله: ([2])

فقد كدتُ يا بكرُ من طول ما أفكرُ في أمر (أَنْ) أَنْ أجنْ

فبلغ ذلك المازني فقال: والله ما أحسب أنه سألني قط، فكيف أتعبني ؟(3)

وقول يزيد بن الحكم الثقفي: (1)

---

(1)المقتضب 45/1

(2) أدب المجالسة وحمد اللسان - أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت 463هـ) تحقيق سمير حلبي - دار الصحابة للتراث – طنطا - الأولى، 1409 – 1989م 64/1 ، عيون الأخبار - أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (تـ 276هـ) - دار الكتب العلمية –بيروت - 1418 هـ 171/2، وإنباه الرواة على أنباه النحاة 5/2 .

(3) أمالي القالي - أبو علي ، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (ت 356هـ) - تحقيق محمد عبد الجواد الأصمعي - دار الكتب المصرية - الثانية1344هـ - 1926م 1/ 724 .

إذا اجتمعوا على أَلِفٍ وواوٍ وتاءٍ هاجَ بينهمُ قتالُ

وقد كثرت المؤلفات في الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين منها الإنصاف للأنباري ، والتبيين للعكبري، وائتلاف النُّصرة في اختلاف نُحاة الكوفة والبصرة لأبي عبد الله عبد اللطيف بن أبي بكر الزَّبِيدي (802 هـ) وهذه الكتب مليئة بالمسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، ونكتفي هنا بذكر نموذج للخلاف النحوي بين المدرستين، وهو اختلافهم في (تقديم الحال على الفعل العامل فيها)، حيث ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر نحو راكبا جاء زيد ويجوز مع المضمر نحو راكبا جئت وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها، وذلك لأنه يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر ألا ترى أنك إذا قلت راكبا جاء زيد كان في راكبا ضمير زيد وقد تقدم عليه وتقديم المضمر على المظهر لا يجوز .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان العامل فعلا نحو راكبا جاء زيد للنقل والقياس أما النقل فقولهم في المثل (شتى تؤوب الحلبة) (2) فـ(شتى) حال مقدمة، وفيها ضمير يعود على الحلبة .

---

(1) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب 110/1 ، والمقتضب 236/1 .

(2) معناه أن القوم يجتمعون ثم يصير أمرهم إلى تفرق ، وأصله أن الرعاء يوردون إبلهم مجتمعين ، ويصدرونها متفرقين ، فيحلب كل امرئ منهم على حياله ، وهذا يضرب مثلا لاختلاف الناس أخلاقا وشيما . جمهرة الأمثال . أبو هلال العسكري ـ دار الفكر بيروت 1/ 541 .

وأما القياس، فلأن العامل فيها متصرف وإذا كان العامل متصرفا وجب أن يكون عمله متصرفا وإذا كان عمله متصرفا وجب أن يجوز تقديم معموله عليه كقولهم عمرا ضرب زيد فالذي يدل عليه أن الحال تشبه بالمفعول ، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل فكذلك يجوز تقديم الحال عليه ، فقيس الحال على المفعول به في جواز تقديمه على عامله المتصرف ، نظرا لاتفاقهما في المكانة (كونهما فضلة).

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين فقولهم إنما لم يجز تقديم الحال ؛ لأنه يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر قلنا: هذا فاسد ؛ وذلك لأنه وإن كان مقدما في اللفظ إلا أنه مؤخر في التقدير وإذا كان مؤخرا في التقدير جاز فيه التقديم قال الله تعالى (فأوجس في نفسه خيفة موسى) ([1]) فالضمير في (نفسه) عائد إلى (موسى) وإن كان مؤخرا في اللفظ إلا أنه لما كان في التقدير التأخير جاز التقديم قال زهير: ([2])

مَنْ يَلْقَ يومًا على عِلَّاتِهِ هَرِمًا يَلْقَ السَّمَاحَةَ منه والنَّدَى خُلُقَا

فالهاء في (علاته) تعود إلى (هرم) ؛ لأنه في تقدير التقديم ؛ لأن التقدير (من يلق يوما هرما على علاته) فلما كان هرما في تقدير التقديم والضمير في تقدير التأخير وجب أن يكون جائزا ومن كلامهم:(في أكفانه لف الميت) ، ومن أمثالهم: (في بيته يؤتى الحكم)، وتزعم العرب أن أرنبا وجدت تمرة، فاختلسها ثعلب منها، فاختصما إلى ضب فقالت الأرنب: يا أبا الحسيل قال الضب سميعا دعوتما، قالت: أتيناك لتحكم بيننا، قال

(1) سورة طه آية 67 .

(2) شرح ديوان زهير ـ صنعة الأعلم الشنتمري ـ تحقيق فخر الدين قباوة ـ دار الآفاق الجديدة بيروت ـ الثالثة 1980م برواية (إن تلق يوما)

عادلا حكمتما، قالت: فاخرج إلينا، قال: في بيته يؤتى الحكم، فالضمير في (في بيته) يعود إلى (الحَكَمُ) وقد تقدم عليه ، وهذا جائز لأنه في نية التأخير.([1])

ولو أن الخلاف النحوي أغلق بابه بعد البصري والكوفي على ما به في مناحيه المختلفة المضطربة لهان الخطب، ولكنه تشعبت مسالكه بعدهما، فكان المذهب البغدادي والأندلسي وغيرهما من المذاهب الشخصية الخاصة، مما أجهد النحوي وأنصبه ([2])، ولكن الخلافات النحوية عند هؤلاء تدور أغلبها في الاختيار من آراء نحاة الكوفة والبصرة، فيختارون بعض الآراء ويفضلونها، ومن ذلك مثلا الخلاف في جعل (لا سيما) من أدوات الاستثناء، حيث ذهب ابن مضاء الأندلسي مذهب الكوفيين إذ عدها من أدوات الاستثناء، قال السيوطي:"عد الْكُوفِيُّونَ وَجَمَاعَة من الْبَصرِيين كالأخفش وَأبي حَاتِم والفارسي والنحاس وَابْن مضاء من أدوات الِاسْتِثْنَاء (لَا سِيمَا) وَوَجهه أَنَّك إِذا قلت (قَامَ الْقَوْم لَا سِيمَا زيد) فقد خالفهم زيد فِي أَنه أولى بِالْقيامِ مِنْهُم فَهُوَ مخالفهم فِي الحكم الَّذِي ثَبت لَهُم بطرِيق الْأَوْلَوِيَّة"([3])

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين مسألة رقم (31) (القول في تقديم الحال على الفعل العامل فيها) 203/1، 204 ، والأرنب الأنثى من الأرانب. والذكر خززٌ .

(2) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة صـ 125.

(3) همع الهوامع 285/2 ، 290/2 .

موافقة القواعد النحوية الأولى:

كانت الأصول النحوية التي انتهى إليها النحاة الأوائل نتيجة جهود ضخمة للفترة الأولى في تاريخ النحو، وكانت هذه الأصول التي يمثلها كتاب سيبويه نتيجة استقراء ضخم للظواهر اللغوية، ويدل تصنيفها وما أحيطت به من تعليلات كثيرة على نظر صائب في تناول اللغة، ومن ثم كان طبيعيا أن يعتد النحاة بهذه الأصول والقواعد الأولى . ([1])

ولكن هذه الأصول والقواعد لم تكن في جميع الأحيان نتيجة استقراء تام لجميع الظواهر اللغوية، لذا ظهر من مواد اللغة وتعبيراتها ما يخالف هذه الأصول، فلم يجدوا وسيلة لربط النصوص المخالفة للقواعد بما هو متوافق غير سبيل التأويل، فكانوا يقيمون قواعدهم على الأكثر في اللغة، ويأبون أن يتخذوا ما دونه مصدرا لاستنباط ولا سندا لرأي، أما ما يخالف الأكثر فربما أولوه، وربما عدوه من الضرورات التي لا يصار إليها في الاختيار، وربما نحوه جانبا، وحكموا عليه بالشذوذ ([2])

وقد اتفقوا على عدم جواز تأويل النصوص المخالفة للقواعد إذا صدرت عن العرب الفصحاء، ففي طبقات النحويين لأبي بكر الزُّبيديّ: قال ابنُ نوفل: سمعتُ أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عما وضعت مما سميت عربية أيدخلُ فيه كلامُ العرب كلُّه فقال: لا.فقلت كيف تصنع فيما خالفتْك فيه العرب وهم حجة فقال: أحملُ على الأكثر وأُسَمِّي ما خَالَفَني لغات. ([3])

---

(1) ظاهرة التأويل صـ 57 .

(2) المرجع السابق صـ 57

(3) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ـ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين

ولكن بالرغم من ذلك خطّأ أبو عمرو ([1]) أهل المدينة في جعلهم (هن) فصلا، ونصبهم (أطهر) في قوله تعالى: (هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ) ([2]) حيث قال سيبويه نقلا عنه في باب لا تكون (هو) وأخواتها فيه فصلا:"وأما أهل المدينة فينزلون هو ها هنا بمنزلته بين المعرفتين، ويجعلونها فصلا في هذا الموضع. فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنا، وقال: احتبى ابنُ مروان في ذِه في اللحن ([3])، يقول: لحنَ، وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنه قرأ: (هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ) فنصب([4])

وقد وجهت هذه القراءة على أن يكون (هن) مبتدأ و (لكم) هو الخبر و (أطهر) منصوب على الحال، والعامل فيها معنوي وهو المجرور، وقد

السيوطي (ت 911هـ) تحقيق فؤاد علي منصور ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الأولى 1998م 146/1

(1) أبو عمرو بن العلاء المقرى النحوىّ إمام أهل البصرة فى القراءة والنّحو ، أخذ عن جماعة من التابعين. وهو في النّحو في الطبقة الرابعة بعد علىّ بن أبى طالب كرم الله وجهه.واختلف في اسمه ونسبه؛ فأمّا اسمه فقيل اسمه زيّان. وقيل العريان. وقيل أبو عمرو، ولا اسم له غيره . فأمّا نسبه في الروايات؛ فأبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله بن الحصين ابن الحارث بن جلهم بن خزاعىّ بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم، وقد خرج أبو عمرو بن العلاء عن البصرة طالبا للشام ، ليجتدى عبد الوهاب ابن إبراهيم ، فمات في طريق الشّام سنة أربع وخمسين ومائة ، وله عقب بالبصرة . إنباه الرواة على أنباه النحاة 131/4- 135

(2) سورة هود آية 78 .

(3) أي اشتمل بالخطأ ، وتمكن فيه ، بما يوجب تثبيته عليه وإحاطته به .

(4) كتاب سيبويه 2/ 397 ، 396.

تقدمت على العامل المعنوي كقراءة من قرأ {وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ}،([1])

وقد حذر ابن جني من هذا الصنيع داعيا إلى تصحيح القواعد النحوية لتوافق النصوص العربية حيث قال في باب (في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى):"ومن ذلك قولهم أنت ظالم إن فعلت ألا تراهم يقولون في معناه: إن فعلت فأنت ظالم فهذا ربما أوهم أن (أنت ظالم) جواب مقدم ومعاذ الله أن يقدم جواب الشرط عليه وإنما قوله (أنت ظالم) دال على الجواب وساد مسده فأما أن يكون هو الجواب فلا.

ومن ذلك قولهم في عليك زيدًا: إن معناه خذ زيدًا وهو –لعمري– كذلك، إلا أن"زيدًا"الآن إنما هو منصوب بنفس"عليك"من حيث كان اسمًا لفعل متعد لا أنه منصوب بـ"خذ"، ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى فإذا مر بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ولا تسترسل إليه فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه وإن كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، صححت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه"([2])

وعابه العكبري في شرحه لديوان المتنبي، حيث قال:"وَقد جمعت الْعَرَب بَين تأنيثين فى أَكثر كَلَامهم فَكيف يَجْعَل مَا وَضعه النحويون للتقريب والتعليم مِمَّا لَا أصل لَهُ وَلَا ثبات حجَّة على لِسَان الْعَرَب الفصحاء هَذَا لَا يكون وَلَا

(1)التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (2/ 296)

(2) الخصائص 284/1، 285.

يحْتَج بِهِ إِلَّا جَاهِل"([1])

والأمثلة على ذلك كثيرة، منها خلافهم في مجيء (الذي) موصولا حرفيا، حيث ذهب يونس والفراء والأخفش إلى جواز ذلك، في نحو قوله تعالى: (وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُواْ) ([2]) وقوله تعالى: (ثُمَّ ءاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنَ) ([3])، حيث قال الفراء:"... وإن شئت جعلت الذي على معنى (ما) تريد تمامًا على ما أحسن موسى فيكون المعنى: تمامًا على إحسانه"([4])

بينما منع جمهور البصريين ذلك، لدخول (ال) عليه ؛ لأنها بجميع أقسامها من خواص الاسم، وأولوا ما استدل به أصحاب المذهب الأول ؛ لأنه لم يثبت أن (الذي) يأتي حرفاً مصدرياً، وأما استدلالهم بقوله تعالى: (وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُواْ) ([5]) فالمراد كالذين بدليل قوله: خاضوا أو أنه واحد يؤدي عن الجمع فإن عاد الضمير بلفظ الواحد فنظراً إلى اللفظ وإن عاد بلفظ الجمع فبالحمل على المعنى على حد (من) ([6])

وعلى الرغم من ذلك فليس باستطاعة النحوي تأويل كل الشواهد لتوافق القواعد ؛ لأن بعض هذه الشواهد لا تقبل تأويلا، ولا تخضع لما يريده

---

(1) شرح ديوان المتنبي ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي (ت 616هـ) تحقيق مصطفى السقا/إبراهيم الأبياري/عبد الحفيظ شلبي ـ دار المعرفة – بيروت 165/2

(2)سورة التوبة من الآية رقم 69 .

(3) سور الأنعام من الآية 154 .

(4) معاني القرآن للفراء 365/1 .

(5)سورة التوبة من الآية رقم 69 .

(6) شرح المفصل 156/3.

العلماء من توجيه يبتغونه من ذلك مثلا إنكار أبي عبيدة مجيء (إنّ) بمعنى (نعم) وتأويله ما استشهد به على ذلك من قوله: ([1])

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ علاك وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهُ

فيرى أن الهاء ليست للسكت، بل هي اسم والخبر محذوف تقديره (كذلك) ويرد هذا التأويل قول الشاعر: ([2])

قالوا: أَخِفتَ فقلتُ: إنَّ، ما إنْ تَزالُ مَنُوطةً بِرَجاءِ

فهذا لا يقبل تأويلا"([3])

فـ (إن) بمعنى (نعم) وتعامل معاملتها في عدم الاختصاص وعدم الإعمال، وجواز الوقف عليها . ([4])

وقد يخالف ظاهر بعض الآيات القرآنية ما تعارف عليه النحاة من قواعد، ولكن السر في ذلك يكمن في أن موافقة القاعدة العربية لا يفي بتوضيح المراد من الآية ؛ ومن ثم تحتاج إلى تأويل وتقدير لبيان المعنى المراد، ومن ذلك ما ظاهره عطف ما ليس بمجزوم على المجزوم في قوله تعالى

---

(1) البيت لعبد الله بن قيس الرقيات في ديوانه تحقيق محمد يوسف نجم ـ دار صادر . بيروت صـ 66 . البيت في الأصول في النحو 259/1 ، واللمع في العربية لابن جني 43/1، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ـ عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد ، جمال الدين، ابن هشام (ت 761هـ) تحقيق د. مازن المبارك/محمد علي حمد الله ـ دار الفكر – دمشق ـ السادسة، 1985م 57/1 .

(2) البيت في مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 851/1

(3) ظاهرة التأويل في الدرس النحوي صـ 57 - 59 .

(4) شرح التسهيل 2/ 33.

(وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ) ([1])

حيث وضح ابن أبي الإصبع ذلك بقوله:"فهذه الآية خولف فيها طريق الإعراب في الظاهر من جهة عطف ما ليس بمجزوم على المجزوم، ليعدل عن الظاهر إلى تأويل يصحح المعنى المراد، فإن المراد ـ والله أعلم ـ بشارة المسلمين بخذلان عدوهم في الحال، وأبدا في الاستقبال، ولو عطف الفعل على ما تقدم على قاعدة العربية الظاهرة لما أفاد سوى الإخبار بأن العدو لا ينتصر في الحال، وفي زمن المقاتلة ووقت التولية، ولا يعطي ذلك خذلانهم على الدوام في كل حال، فقد قال النحاة: إن الوجه في هذا الموضع أن يقال هو عطف الجملة على الجملة، فإن التقدير: ثم هم لا ينصرون"([2])

تحديد الشواهد النحوية المعتمدة في التقعيد:

وأما المؤثر الثاني في منهج الدرس النحوي فهو لجوء النحاة عند تقعيد القواعد إلى تحديد الشواهد التي اعتمدوا عليها زمانا ومكانا مع اشتراطهم السليقة اللغوية([3]) السليمة التي هي المنطق الأساسي لتحديد النصوص المعتمدة .

أما من حيث الزمان فقد قبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء

---

(1) سورة آل عمران آية 111

(2) بديع القران لابن أبي الإصبع المصري ـ تحقيق حفني محمد شرف ـ دار نهضة مصر 1957م صـ132.

(3) يرى البعض أن السليقة والفصاحة والملكة جميعها مصطلحات أطلقها القدماء على معنى واحد ، وهو اكتساب اللغة دون معلم . مفهوم الفصاحة عند النحاة العرب القدماء والمحدثين د. محمد الحباس .مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مجلد (84) 1011/4.

الإسلام حتى منتصف القرن الثاني، سواء أسكن هؤلاء الحضر أم البادية، وأما الشعراء فقد صنفوهم أربع طبقات: جاهليين لم يدركوا الإسلام، ومخضرمين أدركوا الجاهلية والإسلام، وهم الذين جاؤوا بعد الطبقة الثالثة، وكان أولهم بشار بن برد ولبيد بن ربيعة وحسان بن ثابت، وإسلاميين لم يدركوا الجاهلية مثل جرير والفرزدق والأخطل، ومحدثين .

وقد استشهدوا بأقوال الطبقتين الأوليين واختلفوا في الطبقة الثالثة، وممن أجاز الاستشهاد بأقوالهم البغدادي في الخزانة ([1]) وأما الطبقة الرابعة وهم المحدثون فلم يستشهدوا بكلامها، وأما أهل البادية فقد استمر العلماء يدونون لغاتهم حتى فسدت سلائقهم في القرن الرابع الهجري .

على أن الرأي السائد في التحديد الزماني للاحتجاج عند القدماء من النحاة واللغويين، والذي يبدو واضحا من تتبع مؤلفاتهم ككتاب سيبويه وما بعده، هذا الرأي يتمثل في اعتبار منتصف القرن الثاني نهاية للحجج من فصحاء الحواضر وشعرائها، فهم يعدون ابن هرمة (176هـ) آخر الحجج، وبشارا (167هـ) أول من لا يحتج به من الشعراء، وبالنسبة للبادية فإن منتصف القرن الرابع أو ربعه الأخير هو آخر الاحتجاج بلغة أبنائها، وهو ما أشار إليه ابن جني الذي عاش في القرن الرابع الهجري، حيث ذكر أن لغة البادية قد أصابها الاختلال والفساد، وأنه ينبغي التوقف عن الاحتجاج بها . ([2])

وفي تصور النحاة أن هذه الفترة التاريخية تمتاز بخصائص لغوية بالغة الأهمية، هي سلامة نصوصها من الخطأ، وبراءتها من اللحن، وخلوصها

(1) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب 6/1

(2) ظاهرة التأويل في الدرس النحوي 31

من شوائب العجمة، قال ابن جني:"علّة امتناع ذلك ما عَرَضَ للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل ، ولو عُلِمَ أن أهل مدينةٍ باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر، وكذلك أيضًا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدَرِ من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها وترك تلقي ما يَرِدُ عنها. وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا ؛ لأنا لا نكاد نرى بدويًّا فصيحًا. وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدح فيه وينال ويغُضّ منه"([1])

وبالرغم من حرصهم على أخذ اللغة من الفصحاء الخلص وتحديدهم الزمان والمكان إلا أنه قد يوجد ما يعكر صفو النقل عن هؤلاء، فقد يغيرون في الرواية أو يبدلونها بسبب ما يعتري العربي من نسيان طبيعي، وقد قال ذو الرّمّة لعيسى بن عمر: اكتب شعري ؛ فالكتاب أحبّ إليّ من الحفظ ؛ لأنّ الأعرابيّ ينسى الكلمة وقد سهر في طلبها ليلته، فيضع في موضعها كلمة في وزنها، ثم ينشدها الناس، والكتاب لا ينسى ولا يبدّل كلاما بكلام . ([2])

وكان القياس في الأخذ عند النحاة هو عدم مخالطة الأمم غير العربية، وكانوا يعتمدون على الشعر دون النثر، وقد اضطرهم ذلك إلى تقبل كل ما

---

(1) الخصائص 7/2 ، أصول التفكير النحوي صـ 221 .

(2)الحيوان - عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي ، أبو عثمان ، الشهير بالجاحظ (ت255هـ) ـ دار الكتب العلمية – بيروت ـ الثانية، 1424 هـ 33/1

يقوله الشعراء قبولا حسنا، فإذا خالف ما قرروه من قواعد أوجدوا لهم المعاذير والمحاذير ثم قاموا بتأويله بما يتفق وما استنبطوه من قواعد، مع أن الشعراء غير معصومين من الخطأ، قال ابن فارس:"وَمَا جعل الله الشعراء معصومين يُوَقَّوْن الخطأ والغلط، فما صحَّ من شعرهم فمقبول، وَمَا أَبَتْهُ العربية وأصولها فَمَرْدُودُ"([1])

وقال القاضي الجرجاني:"ثم تصفحتَ مع ذلك ما تكلّفه النحويون لهم من الاحتجاج إذا أمكن: تارة بطلب التخفيف عند توالي الحركات، ومرة بالإتباع والمجاورة ؛ وما شاكلَ ذلك من المعاذير المتمحَّلة، وتغيير الرواية إذا ضاقت الحجّة ؛ وتبيّنتَ ما راموه في ذلك من المَرامي البعيدة، وارتكبوا لأجله من المراكب الصّعبة، التي يشهد القلب أن المحرّك لها، والباعث عليها شدةُ إعظام المتقدم، والكلَفُ بنُصرة ما سبق إليه الاعتقاد، وألِفته النفس ي"حكمهم على الظواهر اللغوية متعدد الوجوه في المسألة الواحدة"([2])

وقد جعل اعتماد النحويين على الشاهد الشعر؛ لأن لغة الشعر يحصل فيها التقديم والتأخير والتعقيد في بعض المعاني، كما يحصل في لغة الشعر أيضا الإيماء والإشارة والاختلاس والإعارة والاستعارة، فكثيرا ما

---

(1) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها - أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت 395هـ) - دار الكتب العلمية محمد علي بيضون - الأولى 1418هـ-1997م 213/1، ظاهرة التأويل صـ 90

(2) الوساطه بين المتنبي وخصومه ونقد شعره - أبو الحسن علي بن عبد العزيز القاضي الجرجاني (ت392هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي - مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه صـ 10

تروى الأبيات على وجوه مختلفة، وربما يكون الشاهد في بعضها دون بعض"([1])

وقد ترك هذا التصور للغة في تحديد النصوص المعتمدة تحديدا زمنيا ومكانيا أبعد الأثر في موقف النحاة من النصوص المخالفة لما قرروه من قواعد، حيث يبدو تحديد الشواهد المعتمدة في التقعيد عاملا من عوامل اللجوء إلى التأويل، حيث ترتب على ذلك"ظهور نصوص تراكيبها تخالف ما قعدوه ووضعوه من ضوابط، وذلك لأنهم لم يدرسوا النصوص دراسة كاملة قبل أن يضعوا قواعدهم، لهذا يكاد التأويل يكون قسيما لقواعدهم، فصرنا نقسم الكلام على فصيح موافق للأقيسة وفصيح مخالف للأقيسة يحتاج إلى تأويل، ومن هنا جاء نقد المحدثين للقدماء"([2])

وقد عاب بعض الدارسين ([3])"تحديدهم القبائل العربية التي نقلوا عنها، وافترضوا حينما دونوا اللغة أنها لغة واحدة في وقت كانت فيه قبائل فصيحة غير القبائل المحددة، وبخاصة قريش، ثم تخطئة بعض المتأخرين منهم لبعض القراءات القرآنية، وأن القواعد التي استقصوها جاءت نتيجة استقراء ناقص"لا يمثل العربية، وإنما يمثل جانبا واحدا منها، حددوه بالزمان والمكان، فهو لا يقدم قواعد النحو العربي في بيئاته وأزمنته المختلفة .

---

(1) ظاهرة التأويل صـ 91

(2) التأويل النحوي في الحديث الشريف صـ 8

(3)ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ـ د فتحي عبد الفتاح الجني وكالة المطبوعات ـ الكويت الأولى 1974م .صـ 121، 122 .

ض

المبحث الثالث

وسائل التأويل النحوي

للتأويل وسائل متعددة دأب النحاة على استعمالها كالشذوذ والضرورة والحذف والتقدير والاستتار والتضمين، ومنها أساليب متعددة كانت تدلف إلينا بين الحين والحين على ألسنة كثير من النحاة لاعتبارات متعددة كالتوجيه، والتخريج، والحمل والتفسير والحجة والتكلف وغيرها، وسنفصل القول في اللون الأول غير متناسين اللون الثاني بما أنه يحمل فلسفة خاصة تحمل مزيدا من الآثار النفسية التي كانت تعتمل في نفس صاحب الرأي، مع يقيننا بأن كثيرا من هذه المصطلحات كانت تتداخل للظاهرة الواحدة، فالاستتار جزء من الإضمار والإضمار جزء من الحذف وكلها تحتاج إلى تقدير .

الشذوذ:

الملاحظ عند اللغويين أنهم أجروا المعنى اللغوي للشذوذ بين الانفراد والتفرق والندرة والقلة والقول الخارج عن القاعدة النحوية والصرفية ([1])، وكل ذلك واقع في معان متقاربة إلى حد ما ([2])

---

(1)ينظر: لسان العرب 495/3 ، تاج العروس - 423/9 - 425 ، تاج اللغة وصحاح العربية - أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت393هـ) تحقيق أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم للملايين – بيروت - الرابعة 1407 هـ - 1987 م 565/2

(2) قال الشيخ جمال الدين بن هشام أعلم أنهم يستعملون غالبا ، وكثيرا، ونادرا وقليلا ، ومطردا. فالمطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء ، ولكنه يتخلف، والكثير دونه ، والقليل دونه ، والنادر أقل من القليل. فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب ، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب ، والثلاثة قليل والواحد نادر . المزهر 187/1

والشذوذ عند النحاة هو ما يكون مخالفًا للقياس، من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته. ([1]) إذ لا يتثنى لأحد أن يحصي الوارد في كل باب ليميز القليل من الكثير، قال الزبيدي:"وسَمَّى أَهلُ النحوِ مَا فَارَقَ مَا عَلَيْهِ بَقِيَّةُ بابِه وانفَرَدَ عَن ذالك إِلى غَيْرِهِ شَاذًّا، حَمْلاً لهذا المَوْضِع على حُكْمِ غَيْرِه.([2]) وقال ابن جني:"فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردًا وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًا"([3])

ولا يعني ذلك أن مصطلح الشذوذ يقصد به التقليل من شأن المسموع، فمن فوائد الشذوذ التي أشار إليها النحاة (التوسع في مجال الاستعمال اللغوي، والتنبيه على الأصل، والتخفيف، وكثرة الاستعمال) ([4])

وقد أطلق سيبويه مصطلح الشذوذ على عدة ظواهر نحوية منها: باب (ما كان شاذاً مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطرد) ، فمن ذلك ستٌّ، وإنما أصلها سدسٌ. وإنما دعاهم إلى ذلك حيث كانت مما كثر استعماله في كلامهم، أن السين مضاعفة، وليس بينهما حاجزٌقويٌّ، والحاجز أيضاً مخرجه أقرب المخارج إلى مخرج السين، فكرهوا إدغام الدال فيزداد الحرف

---

(1) التعريفات 124/1

(2) تاج العروس (شذذ) 424/9

(3) الخصائص 98/1 ، والمراد بالمطّرد النمط التركيبي الذي يرد متكرراً في المستويات الأسلوبية المختلفة، أي أن يرد في القرآن الكريم، وفي كلام العرب شعراً ونثراً، وفي الحديث النبوي الشريف. ومن أمثلة ما بني على المطّرد قاعدة رفع الفاعل والمبتدأ والخبر، والمتلازم بين الموصول وصلته، والعامل والإسناد وغيره. أسباب التعدد في التحليل النحوي (صـ 4)

(4) ظاهرة الشذوذ صـ 48-51 .

سيناً، فتلتقي السينات... فأبدلوا مكان السين أشبه الحروف بها من موضع الدال، لئلا يصيروا إلى أثقل مما فروا منه إذا أدغموا. وذلك الحرف التاء، كأنه قال سدتٌ، ثم أدغم الدال في التاء. ولم يبدلوا الصاد لأنه ليس بينهما إلا الإطباق.([1])

أي لو قلبوا الدال سينا في سدس للإدغام لاجتمعت ثلاث سينات ، وهو مالا في الكلام مثله ، لأن الفاء والعين واللام لا يكن من موضع واحد.([2])

كما استعمل عدة مصطلحات تدل على الشذوذ نحو قوله: (لم يجز)، (لا تقل)، (لا يجوز) (قبيح) حيث قال:"وأَمَّا (إِذْ) فيَحسن ابتداء الاسم بعدها، تقول: جئت إذ عبد الله قائم، و (جئت) إذ عبدُ الله يقوم، إلاّ أنها في فَعَلَ قبيحة، نحو قولك: جئت إذ عبدُ الله قام . ولكنّ (إِذْ) إنما يقع في الكلام الواجب، فاجتمع فيها هذا وأنك تبتدئ الاسمَ بعدها، فحسن الرفعُ . ([3])

أما المبرد وهو من أعلام المدرسة البصرية بعد سيبويه فلم يستعمل كلمة الشذوذ، وحاول الابتعاد عن المسائل الشاذة والروايات الضعيفة، يبدو ذلك من قوله في المثال السابق:"وَأما قَوْلهم فى الْمثل: (عَسى الغوير أبؤسا) فَإِنَّمَا كَانَ التَّقْدِير: عَسى الغوير أَن يكون أبؤسا ؛ لِأَن (عَسى) إِنَّمَا خَبَرهَا الْفِعْل مَعَ (أَن) أَو الْفِعْل مُجَردا، وَلَكِن لما وضع الْقَائِل الِاسْم فى مَوضِع الْفِعْل كَانَ حَقه النصب ؛ لِأَن (عَسى) فعل، وَاسْمهَا فاعلها، وخبرها مفعولها ؛ أَلا ترى أَنَّك تَقول: كَانَ زيد ينْطَلق، فموضعه نصب، فَإِن قلت:

(1)الكتاب لسيبويه (4/ 481،482) ، وينظر (4/ 482)

(2)التعليقة على كتاب سيبويه (5/ 215)

(3)الكتاب لسيبويه 107/1

مُنْطَلَقًا لم يكن إِلَّا نصبا ([1])

وقد استعمل ابن جني الشاذ بمعنى القليل في موضعين: الأول قوله في المحتسب:"قرأ: (مَا وَدَّعَكَ)، خفيفة النبي (صلى الله عليه وسلم) وعروة بن الزبير.قال أبو الفتح: هذه قليلة الاستعمال. قال سيبويه: استغنوا عن وذر وودع بقولهم: ترك، وعلى أنها قد جاءت في شعر أبي الأسود، قال: وأنشدناه أبو علي:([2])

لَيتَ شِعْرِي عَن خَلِيلِي مَا الَّذِي غَالَــهُ فــي الحُــبِّ حَتَّــى وَدَعَــه

وقال في الخصائص تعليقا على الآية ذاتها: فأما قراءة بعضهم (مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى) ([3]) وقول أبي الأسود (حتى وَدَعه) فلغة شاذة ([4])

وقيل محمول على أنه بمعنى ودّع بالتشديد، فخفّف وهو على كل حال من الشاذ الذي لا يعتد به في الاستعمال، وإذا كان كذلك وجب أن تكون

---

(1) المقتضب 70/3.

(2)المحتسب 364/2 ، والبيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه صنعة أبي سعيد الحسن السكري تحقيق محمد حسن آل ياسين ـ دار ومكتبة الهلال ـ بيروت ـ الثانية 1998م صـ 350 الخصائص 100/1 وشرح شافية ابن الحاجب ـ محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت 686هـ) تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف و محمد محيى الدين عبد الحميد ـ دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان 1975 م 131/1

(3)سورة الضحى آية 3 والقراءة في إسفار الفصيح ـ محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (ت433هـ) تحقيق أحمد بن سعيد بن محمد قشاش ـ عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ـ الأولى، 1420هـ 569/1 ، وشرح شافية ابن الحاجب 51/4 .

(4) الخصائص 267/1 باب القول على الاطراد والشذوذ .

الجملة التي بعدها مخالفة لما قبلها ؛ ليكونا خبرين مختلفين . ([1])

ومن ثم يتضح لنا أن مفهوم الشذوذ في الدرس النحوي كان متباينا تباين اختلاف الأصول عند النحاة، فما يكون شاذا عند نحوي، قد يكون مطردا قياسا عند نحوي آخر، وكل ما شذ عن بابه فليس لنا أن نتصرف فيه، ولا نتجاوز ما تكلموا به ([2]).

الضرورة الشعرية:

يلجأ النحاة وبخاصة البصريون إلى الضرورة ([3]) إذا وجدوا أن الشواهد الشعرية لا تقبل تأويلا أو تقديرا وأعيتهم الحيلة في توجيهها، ومن ثم فمصطلح الضرورة من أهم المصطلحات التي دخلت ميدان الدرس النحوي، وإن اختلفت مواقف العلماء منه، فسيبويه وإن لم يصرح في الكتاب بتعريف محدد للضرورة، فقد صرح بموقفه منها، حيث قال في باب ما يحتمل الشعر:"اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام ... وليس شيء يضُطَرّون إليه إلا وهمْ يحاوِلون به وجها، وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا([4])

وقال أيضا في باب (ما يكون العمل فيه من اثنين):"وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر، ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب ؛ وذلك لأنك تجعل (أن) العاملة، فمما نصب في الشعر

---

(1)الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم (68) هل يجوز أن يعطف بلكن بعد الإيجاب (2/ 398)

(2) الأصول 298/2.

(3) الضرورة الشعرية أثر من آثار عجز الشاعر وقصور لغته وافتقاره القدرة على الأخذ بناصية اللغة .

(4) كتاب سيبويه 26/1 - 32.

اضطراراً قوله: ([1])

سـأتْرُكُ منزلـي لبنـي تمـيمٍ وأَلْحَـقُ بالحجـاز فأَسـتَرِيحَا

فنصب الفعل (فأستريحا) بإضمار (أن) بعد الفاء في الفعل الموجب ، وها شاذ عن الاستعمال مطرد في القياس .

فالضرورة عند سيبويه ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر ، قال:"فإن قلت: هل زيداً رأيتَ وهل زيدٌ ذهب قَبُحَ ولم يجُزْ إلاّ في الشعر ؛ لأنّه لمّا اجتمع الاسمٌ والفعلُ حملوه على الأصل فإن اضطُرَّ شاعرٌ فقدّم الاسمَ نصبَ كما كنتَ فاعلاً ذلك بقَدْ ونحوِها، وهو في هذه أحسنُ ؛ لأنّهُ يبتدأُ بعدها الأسماءُ. ([2])

لكن ليس معنى ذلك أن يسمح للشعراء بالخروج عن القواعد النحوية كيفما اتفق، فقد أحسن سيبويه حين قال في بيت أبي النجم العجلي: ([3])

قـدْ أَصـبَحت أم الْخِيَـار تَـدّعِي عَلـيَّ ذَنبـا كُلّـه لـم أصـنع

هذا ضعيفٌ، وهو بمنزلته فى غير الشَّعر ؛ لأنّ النصب لا يكسر البيتَ ولا

---

(1) البيت من الوافر، وهو للمُغيرة بن حبناء التّميميّ ، الأصول في النحو 182/2 ، وكتاب سيبويه 39/3 ، والمقتضب 24/2 ، وهمع الهوامع 301/1.

(2)كتاب سيبويه 99/1

(3) بيت أبي النجم في ديوانه تحقيق د محمد أديب جمران ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 2006م صـ256، الأصول في النحو 342/1 والخصائص 293/1 ، والشاهد فيه : (كله لم أصنع) حيث جاءت (كل) مبتدأ ، فيه ضمير يعود على (ذنبا) ولو نصبها توكيدا لكان أفضل عند البصريين ، وقد صرح بعضهم أنه لا فرق في المعنى بين رفع (كل) ونصبه . مغني اللبيب 1/ 265 .

يُخِلُّ به تركُ إظهار الهاء. ([1])، فدخل تحت ضرورة الرفع، ولو نصب لحفظ الوزن وحمى جانب الإعراب من الضعف . ([2])

ومثل ذلك تعليقه على قول تأبط شرا: ([3])

أتَوا نارى فقلتُ مَنونَ أنتْم فقالوا الجِنُّ قلتُ عِموا ظَلامَا

"وهذا بعيد، وإنما يجوز هذا على قول شاعر قاله مرة في شعر ثم لم يُسمع بعدُ"([4])، ذلك لأنه أجرى الوصل مجرى الوقف .

وقد وافقه ابن مالك حيث قال"وقد وصلت (يعني ال) بالفعل المضارع، ولم يقع ذلك إلا في الشعر كقوله: ([5])

---

(1) كتاب سيبويه 85/1 .

(2) الخصائص 63/3.

(3) البيت لتأبط شرا في ديونه بتحقيق عبد الرحمن المصطاوي - دار المعرفة - بيروت . الأولى 2003هـ صـ 67 الخصائص 130/1، والمفصل في صنعة الإعراب صـ 188 ، والمقتضب 307/2 ، وهمع الهوامع 284/3.

(4)كتاب سيبويه 410/2

(5) نسب للفرزدق ، ولم أعثر عليه في ديوانه ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 45/1 والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، مسألة رقم (71) (القول في علة بناء الآن) 424/2 ، والجنى الداني في حروف المعاني أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت 749هـ) تحقيق د فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل - دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان - الأولى، 1413 هـ - 1992 م 202/1 ، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك - أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت 749هـ) تحقيق عبد الرحمن علي

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُرضَى حُكُومَتُهُ وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِي الـرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

وأنشد أبو زيد:

أتَـاني كـلامُ الثعلبـيُّ بـن دَيْسـقٍ ففـــي أيِّ هــذا وَيْلــهُ يَتســرَّعُ

يَقولُ الخنا وأبغضُ العُجم ناطقًا إلـى ربِّـهِ صوتُ الحمـارِ اليجْدعُ

وليس هذا بفعل مضطر بل فعل مختار لتمكنهما من أن يقولا: (ما أنت بالحكم المرضى حكومته) وصوت الحمار يجدع ([1])، فكأن العرب قد لزمت الضرورة في الشعر في حال السعة أنسا بها واعتيادا لها وإعدادا لها لذلك عند وقت الحاجة إليها([2])

وقد ذهب البعض إلى أن الضرورة"ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا"([3])

سليمان ، دار الفكر العربي ، الأولى 1428هـ - 2008م 284/1 ، وشرح التصريح على التوضيح ـ خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري ، زين الدين المصري ، وكان يعرف بالوقاد (ت 905هـ) ـ دار الكتب العلمية بيروت لبنان ـ الأولى 2000م 32/1 وشرح الكافية الشافية ـ محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت672هـ) تحقيق د عبد المنعم أحمد هريدي ـ جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ـ الطبعة الأولى 124/1 .

(1) شرح الكافية الشافية 298/1 ، 299

(2) الخصائص 3/ 306 .

(3) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ـ السيد محمود شكري الألوسي ـ المطبعة السلفية بمصر 1922م صـ6. والمندوحة السعة، انظر اللسان (ندح)

وقد رأى بعض البلاغيين أن عيوب الشعر ضرورة،حيث قال أبو هلال العسكري:"وينبغى أن تجتنب ارتكاب الضرورات وإن جاءت فيها رخصة من أهل العربية، فإنها قبيحة تشين الكلام وتذهب بمائه ؛ وإنما استعملها القدماء فى أشعارهم لعدم علمهم بقباحتها ... وما كان أيضا تنقد عليهم أشعارهم، ولو قد نقدت وبهرج منها المعيب كما تنقد على شعراء هذه الأزمنة ويبهرج من كلامهم ما فيه أدنى عيب لتجنّبوها . ([1])

كما عاب علي بن عبد العزيز الجرجاني على النحاة الذين أجازوا الضرورات، وتكلفهم ما أمكنهم من التخريجات للاحتجاج لهؤلاء الشعراء حيث قال:"ثم تصفحتَ مع ذلك ما تكلّفه النحويون لهم من الاحتجاج إذا أمكن: تارة بطلب التخفيف عند توالي الحركات، ومرة بالإتباع والمجاورة ؛ وما شاكلَ ذلك من المعاذير المتمحَّلة، وتغيير الرواية إذا ضاقت الحجّة ؛ وتبيّنتَ ما راموه في ذلك من المَرامي البعيدة، وارتكبوا لأجله من المراكب الصّعبة، التي يشهد القلب أن المحرّك لها، والباعث عليها شدةُ إعظام المتقدم، والكلَفُ بنُصرة ما سبق إليه الاعتقاد، وألِفته النفس"([2])

وعليه فلا ينبغي أن تكون لغة الشعر نموذجا للاستعمال العربي ؛ لأنه غير دقيق في رصد الظواهر اللغوية ، ومن ثم القياس عليها ، وبناء

---

(1)الصناعتين الكتابة والشعر أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت نحو 395هـ) تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ـ المكتبة العنصرية – بيروت ـ 1419 هـ 150/1

(2)الوساطة بين المتنبي وخصومه ـ أبو الحسن علي بن عبد العزيز القاضي الجرجاني (ت392هـ) ـ تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم ، علي محمد البجاوي ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه صـ 10

قواعد ثابتة .

وعابه من الشعراء أبو العلاء المعري الذي رأى أن الزحاف لا يحمل الشاعر على ارتكاب ضرورة، فهو كثير في الشعر، وبخاصة في بعض الأوزان، فالضرورة عنده ما ليس للشاعر عنه مندوحة، بحيث لو غير يختل الوزن، وما لا يختل وزنه بالتغيير فليس بضرورة بل هو كالنثر، ولهذا فهو يقول في رسالة الملائكة: ينشد قول أبي ذؤيب الهذلي: ([1])

سبقوا هَوَيَّ وأعْنَقُوا لِهَواهُمُ فتُخُرِّموا ولكل جَنب مَصْرع

ولو أنشد هواي لم يكن بالوزن بأس، ويجوز أن يكون قلب الألف المقصورة ياء عوضا عن كسرة الحرف التي يستحقها ما قبل الياء، ثم أدغمها في الياء الثانية، وذلك على لغة هذيل، وحكاه عيسى بن عمر عن قريش ([2])

فالاستشهاد بالشعر على نوعين: أحدهما لا مزية فيه للمنظوم على المنثور، والآخر يكون حكم الموزون فيه غير حكم النثر. فالضرب الأول كبيت أبي ذؤيب الذي مر، وكقول الشاعر: ([3])

أَنا ابنُ التارِكِ البَكْرِيَّ بشْرٍ عليه الطَّيْرُ تَرْقُبُه وقوعا

---

(1)البيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ـ الدار القومية للطباعة والنشر ـ القاهرة 1965م القسم الأول صـ 2 . البيت في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 17/1 وشرح الكافية الشافية 1004/2 وهمع الهوامع 529/2

(2)شرح الأشموني 2/ 193، 194.

(3)البيت للمرار بن سعيد الفقعسى الاموى في الحماسة البصرية - علي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، أبو الحسن البصري (ت 659هـ) تحقيق مختار الدين أحمد ـ عالم الكتب – بيروت 5/1 ، وكتاب سيبويه 182/1وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك 991/2 ، والعَكْب: الشدة في الشر.

فخفض (بشر) ونصبه لا فضيلة فيه للوزن، وكذلك خفض (البكري) ونصبه ؛ لأنه قويم في الحالين، وذلك لأنه بالجر يكون عطف بيان على (البكري) لا بدل، لأن البدل في نية تكرار العامل، وإذا نصب جاز أن يكون بدلا من (البكري)، لأن موضعه نصب، ولأن البدل في حكم تكرير العامل، وإذا كررت لم يكن له في (بشر) إلا نصبه نحو (التارك بشرا) .

والضرب الآخر هو الذي يكون الوزن إن غير عما استشهد به عليه لحقه إخلال كقوله:

ألا مَنْ مُبْلِغُ الحُرَّيْنِ عني مُغَلْغَلَةً وخُصَّ بِهَا أُبيَّا

يُطَوِّفُ بِي عِكبٌ فِي مَعَدَ ويَطْعَنُ بالصُّمُلَّةِ فِي قَفَيَّا

فهذا لا يمكن إلا على لغة من قال قفي"([1]) على أنه يائي .

ومع تطور الدراسة النحوية نجد أن بعض النحاة قد أطلقوا مفهوم الشذوذ على بعض الشواهد الشعرية، قال البغدادي معقبا على قول الشاعر:

وَقد بَعدت بالوصل بيني وَبَينهَا بلَى إِن من زار الْقُبُور ليبعدا

"على أَن بَعضهم زعم أَن (بلَى) تسْتَعْمل بعد الْإِيجَاب كَمَا فِي الْبَيْت. وَهُوَ شَاذ وَكَانَ الْقيَاس (نعم)، وَإِنَّمَا قَالَ شَاذ وَلم يقل ضَرُورَة ؛ لِأَنَّهُ جَاءَ مثله فِي الحَدِيث الصَّحِيح: أخرج البُخَارِيّ فِي كتاب الْأَيْمَان وَالنُّذُور من صَحِيحه عَن عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُضِيفٌ ظَهْرَهُ إِلَى قُبَّةٍ مِنْ أَدَمٍ يَمَانٍ، إِذْ قَالَ

(1) رسالة الملائكة - نشرها الميمني كملحق في آخر كتابه (أبو العلاء وما إليه) - أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان، أبو العلاء المعري، التنوخي (ت449هـ) تحقيق عبد العزيز الميمني - دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان - الأولى - 1424هـ - 2003 م صـ 181 - 183.

لِأَصْحَابِهِ:"أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبُعَ أَهْلِ الجَنَّةِ"قَالُوا: بَلَى، قَالَ:"أَفَلَمْ تَرْضَوْا أَنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الجَنَّةِ"قَالُوا: بَلَى، قَالَ:"فَوَالَّذِي نَفسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا نِصْفَ أَهْلِ الجَنَّةِ"([1])

الحذف والتقدير:

يبدو أن اصطحاب الحذف والتقدير أمر مطرد في نحونا العربي، بحيث لا يخلو منهما موضع إعرابي تعددت فيه الوجوه الإعرابية، إذ الغالب على النحوي أن يقدر المحذوف ليقوّم به الإعراب، ويتفق مع القاعدة التي قعّد لها، فبين الحذف والتقدير تلازم فالحذف ليس إلا تقدير ما لا وجود له في اللفظ، كما أن التقدير ـ في مجاله الرئيسي ـ ليس إلا حذف بعض أجزاء التركيب ([2]) ومن ثم يعد الحذف من أهم مظاهر التأويل، إذ إن لغة العرب قائمة في الأساس على الإيجاز . ([3])

"وتمتد ظاهرة الحذف والتقدير في النحو العربي على جبهة واسعة، تبدأ

---

(1) خزانة الأدب 211/11 ، والحديث في صحيح البخاري ـ محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي ـ تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر ـ دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ـ الأولى، 1422هـ 131/8 . بَابٌ كَيْفَ كَانَتْ يَمِينُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(2) أصول التفكير صـ 249 ، وبالرغم من ذلك فبينهما اختلاف واضح ، فالتقدير يكون بتقدير الحركة الإعرابية ويمتد من المفردات إلى الجمل ، ومن المعربات إلى المبنيات ، أما الحذف فيكون بحذف الجملة أو بعض أجزائها ،

(3) من تقويم الإعراب قولهم إن التقدير في (إياك الأسد) أحذرك وأحذر الأسد وفي (زيدا رأيته) رأيت زيدا رأيته ، ومثل ذلك كثير . مع النحاة ـ صلاح الدين الزعبلاوي صـ 23 .

من تقدير الحركة الإعرابية، إلى أن تصل إلى تقدير الجملة والتركيب والكلام، وتضم فيما بين ذلك أجزاء الجملة، سواء أسند إليها أو كانت تكملة لها"([1])

وقد تحدث عنه كثير من النحاة، كابن جني الذي سماه شجاعة العربية، وسيبويه الذي سماه اتساعا حيث قال:"ومما جاء على اتّساع الكلام والاختصارِ قوله تعالى جدّه: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا) ([2]) إنّما يريد: أهلَ القرية، فاختصر، وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان هاهنا ... ومثله فى الاتّساع قولُه عزّ وجلّ: (وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً) ([3])، وإنَّما شُبّهوا بالمنعوق به . وإنَّما المعنى: مَثَلُكم ومَثَلُ الذين كفروا كمثل الناعِق والمنعوقِ به الذى لاُ يَسمع، ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطَب بالمعنى"([4])

فهو يؤكد لنا أن الحذف لا يكون مطلقا حيث أردنا الحذف، وإنما يكون لطلب الخفة في اللسان، أو لاتساع الكلام والاختصار، وأنه لا بد أن يكون المحذوف معلوما لدى السامع، وأنه سيفطن إليه لدلالة الكلام عليه .

فأما الحذف عنده لكثرة الاستعمال فمنه قوله في باب ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم:"وغيروا هذا ؛ لأن الشيء إذا كثُر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره مما هو مثلُه. ألا ترى أنك تقول: لم أكُ ولا تقول

(1)أصول التفكير النحوي صـ 255

(2)سورة يوسف آية 82

(3)سورة البقرة آية 171

(4) كتاب سيبويه 212/1 الأصول في النحو 2552/2 ،256

لم أقُ، إذا أردت (أقُلْ) ، وتقول: لا أدرِ كما تقول: هذا قاضٍ، وتقول لم أُبَل ولا تقول لم أرَمْ تريد لم أُرامِ، فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره. ([1])

وأما الحذف . عنده . للاختصار فمنه قوله في باب (ما يكون فيه المصدرُ حِيناً لسعة الكلام):"وذلك قولك: مَتَى سير عليه ؟ فيقول الحاج، وخفوق النجم، وصَلاةَ العَصْر. فإنَّما هو: زَمَنَ مَقْدمِ الحاجَّ، وحينَ خُفوقِ النجم، ولكنَّه على سعة الكلام والاختصار. ([2])

فالمراد في جميع هذا: جئتك وقت مقدم الحاج، ووقت خفوق النجم، ووقت صلاة العصر ، فحذف ظرف الزمان ، وأقام المصدر مقامه للدلالة على الوقت .

وأما الحذف عنده لطلب الخفة فمنه قوله معللا الترخيم في النداء:"وإنما فعلوا هذا بالنداء لكثرته في كلامهم، ولأن أول الكلام أبدا النداء، إلا أن تدعه استغناء بإقبال المخاطَب عليك، فهو أول كل كلام لك به تعطف المكلَّم عليك، فلما كثر وكان الأول في كل موضع، حذفوا منه تخفيفا ؛ لأنهم مما يغيرون الأكثر في كلامهم، حتى جعلوه بمنزلة الأصوات وما أشبه الأصوات من غير الأسماء المتمكنة، ويحذفون منه، كما فعلوا في لم أُبَلْ. ([3])

---

(1) كتاب سيبويه 196/2

(2) المرجع السابق 222/1

(3) المرجع السابق 208/2 ، وحق (لم أبل) أَنْ تقولَ: لم أُبالِ كَما تقولُ لَم أرامِ يَا هذَا فحُذفتِ الأَلفُ لغيرِ شيءٍ أَوجبَ ذلكَ إلا ما يؤثرونَهُ مِنَ الحذفِ في بعضِ ما يكثُر استعمالُه وليسَ هذَا مما يُقاسُ عليهِ. الأصول في النحو (343 /3)

وقد أيد الآمدي ما ذهب إليه سيبويه حيث قال:"والحذف لعمري كثيرٌ في كلام العرب، إذا كان المحذوف مما تدل عليه جملة الكلام"([1])، ثم قال:"قال أبو عبيدة: العرب تختصر الكلام لعلم المخاطب بما أريد"([2])

وقد رأى بعض النحاة أنه لا يسمى الحذف اتساعا إلا في مقام حذف العامل وإبقاء المعمول مع تغيير إعرابه، أما إذا حذف العامل وبقي المعمول على إعرابه فلا يسمى اتساعا"([3])، يؤكد ذلك قول ابن السراج: اعلم أن الاتساع ضربٌ من الحذف، إلا أن الفرقَ بين هذا الباب والباب الذي قبلهُ، أن هذا (يعني الاتساع) تقيمه مقام المحذوف وتعربهُ بإعرابه، وذلك الباب (يعني الحذف) تحذف العاملَ فيه وتدعُ ما عَمِلَ فيه على حالهِ في الإعراب، وهذا البابُ العاملُ فيه بحاله وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف ، أو تجعل الظرف يقوم مقامَ الاسم، فأمَّا الاتساع في إقامة المضاف إليه مقام المضاف فنحو قولِه: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ) ([4]) تريد: أهل القرية، وقول العرب: بنو فلانٍ يطؤهم الطريقُ ، يريدون: أهل الطريقِ وقولهُ: (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ) ([5]) إنما هو بر مَنْ آمنَ بالله . ([6])

وقد دعا بعض الدارسين إلى إلغاء الإعراب التقديري والمحلي في المفردات

---

(1) الموازنة بين أبي تمام والبحتري ـ أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت 370 هـ) المجلد الأول والثاني تحقيق/السيد أحمد صقر ـ دار المعارف ـ الطبعة الرابعة ـ مكتبة الخانجي ـ الطبعة الأولى، 1994 م 190/1.

(2) المرجع السابق 191/1

(3) ظاهرة التأويل صـ 133 .

(4) سورة يوسف آية 82

(5) سورة البقرة آية 177

(6) الأصول في النحو 255/2

والجمل ([1]) ؛ طلبا للتيسير على الدارسين، ولكن الإنصاف يقتضي عدم رد "التأويلات والتقديرات التي تبنى على أساس من فقه وشعور بالحس اللغوي عند أصحاب اللغة أنفسهم ... فالأخذ بواقع اللغة أحيانا يتطلب التقدير في كثير من الأحيان، ففي جملة (ما كلٌ سوداء تمرةً ولا بيضاءَ شحمةٌ) لا بد من تقدير كلمة (كل) ؛ لأن ما يفهم من هذه الجملة ليس ظاهرها، بل (ما كلُ سوداء تمرةً ولا كل بيضاءَ شحمةٌ) والحذف ليتجنب التكرار أمر مألوف في اللغات"([2])

أما تلك التقديرات التي أتت بتفسير حركات الإعراب للحفاظ على القواعد النحوية دون نظر إلى المعنى فهذا مما يجب رفضه، من ذلك مثلا رفع الاسم الواقع بعد إذا وإن على الفاعلية في نحو قوله تعالى: (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) ([3])، وقوله تعالى: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ) ([4])، لأن هذه الأدوات يجب أن يليها الفعل، فـ (أحد) مبتدأ، و(استجارك) خبره من غير حذف ؛ لأن أداة الشرط موضوعة لتعليق فعل بفعل فهي مختصة بالجمل الفعلية على الأصح عند جمهور البصريين خلافًا للأخفش والكوفيين فيجوز عندهم أن يكون (أحد) مبتدأ، وسوغ الابتداء به تقدم الشرط عليه أو نعته بالمجرور بعده، و(استجارك) خبره"([5])

قد يرد مصطلح الإضمار في باب الحذف، والعلاقة بينهما تكمن في أن كلا

---

(1) التأويل النحوي في القران الكريم صـ 118 .

(2) ظاهرة التأويل صـ 142 ، 142 .

(3) سورة الانشقاق آية 1.

(4) سورة التوبة آية 6 .

(5)شرح التصريح على التوضيح 396/1 ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 79/2 ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب 757/1 .

منهما تقدير ما لا وجود له في ظاهر النص اللغوي، فسيبويه لم يفرق بينهما، حيث استعمل مصطلح الإضمار وأراد به الحذف في قوله:"ويجوز هذا أيضاً على قولك: شاهِداك، أي ما ثبت لك شاهِداكَ . قال الله تعالى جدّه: (طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ) ([1]) ، فهو مثله. فإمّا أَن يكونَ أَضْمَرَ الاسمَ وجَعل هذا خبرَه كأنّه قال: أمري طاعة وقولٌ معروف، أو يكون أَضْمر الخبَر فقال: طاعةٌ وقولٌ معروف أمثلُ . ([2])

وقد تبعه ابن فارس حيث قال:"ويضمرون الحروفَ فيقول قائلهم: ([3])

ألا أيُّهذا الزَّاجِرِي أشهدَ الوَغَى وأنْ أشْهَدَ اللّذاتِ هَلْ أنتَ مُخَلَدي

بمعنى أن أشهد ([4]) ، فنصبه على إضمار (أن) ، وفيه دليل للكوفيين على إعمالها محذوفة في غير مواضع حذفها المقررة ، وقد رواه البصريون بالرفع على القياس .

وقد فرق بينهما ابن جني، حيث رأى أن الفاعل لا يحذف بل يضمر، يبدو ذلك من قوله:"فلو قلت: جاءني من الكرام ، أي: رجل من الكرام ، أو حضرني سواك ، أي: إنسان سواك ، لم يحسن ؛ لأن الفاعل لا يحذف"([5])

---

(1) سورة محمد آية 21

(2) كتاب سيبويه 141/1

(3) البيت في ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلم الشنتمري ـ تحقيق درية الخطيب ، ولطفي الصقال ـ دار الثقافة والفنون ـ البحرين ـ الثانية 2000م صـ 45 ، البيت في الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين 456/2 وكتاب سيبويه 99/3 والأصول في النحو 162/2 والمقتضب 85/2 والزاجري أي الذي يكفني ويمنعني ؛ والوغى الحرب.

(4) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية 177/1

يحذف"([1])

والذي يظهر أن هناك فرقا بين الحذف والإضمار، فالحذف: إِسْقَاطُ جُزْءِ الْكَلَامِ أَوْ كُلِّهِ لِدَلِيلٍ، والإضمار: بَقَاءُ أَثَرِ الْمُقَدَّرِ فِي اللَّفْظِ، نَحْوَ: (يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) ([2])، (وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ) ([3]) (انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ) ([4])، أَيِ ائْتُوا أَمْرًا خَيْرًا لَكُمْ، وَهَذَا لَا يُشْتَرَطُ فِي الْحَذْفِ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْإِضْمَارِ مِنْ مُلَاحَظَةِ الْمُقَدَّرِ([5])

وقد تنبه ابن مالك إلى هذا الفرق فسمى الإضمار الخفاء، وسمى الحذف المنوي حيث قال:"ويغني عنه الجملة الموصول بها ظرف أو جار ومجرور منوي معه (استقر) أو شبهه"([6])، ويقول: وخص ذو الرفع، (يعني الضمير) بالخفاء وجوبًا في نحو افعل ونفعل وأفعل وتفعل يا رجل، وجوازًا في نحو زيد فعل"([7])

---

(1) الخصائص 370/2

(2) سورة الإنسان آية 31

(3) سورة الأحزاب آية 24

(4) سورة النساء آية 171

(5) البرهان في علوم القرآن - أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت794هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي - الأولى، 1376 هـ - 1957 م 3/ 102، 103 تاج العروس 402/12

(6) شرح التسهيل - جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك.تحقيق الدكتور/عبد الرحمن السيد ، والدكتور/محمد بدوي المختون - هجر للطباعة والنشر - القاهرة . الأولى 1410هـ - 1990م 211/1 . ظاهرة التأويل صـ 134 ، 135

(7) شرح الكافية الشافية 227/1 ، 228

الزيادة: [1]

إن دعوى وجود زيادات في بعض الصيغ والتراكيب هي الجانب المكمل لدعوى الحذف ؛ إذ في الحذف يزعم سقوط بعض المعمولات في الغالب، وفي الزيادة يدعى حذف بعض العوامل، حتى لا يضطر النحوي إلى تقدير معمولاتها

وقد اختلف النحاة في معنى الزيادة ودلالتها في التراكيب اللغوية، فمنهم[2] من رأى أن معنى الزيادة دخول حرف [3] ـ أي صيغة مزيدة ـ كخروجه من غير إحداث معنى، فيرى سيبويه أن الغرض من زيادة الحروف التأكيد، حيث قال عند ذكر قوله عزّ وجلّ:"فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ[4]:"فإنَّما جاء ؛ لأنه ليس لـ (مَا) معنىً سِوى ما كان قبل أن تجيء إلا التوكيد، [5]

فـ (ما) عنده لغو ؛ لأنها إذ جاءت لم تحدث شيئا سوى تأكيد المعنى وتقويته، وقد صرح ابن جني بذلك في معرض حديثه عن زيادة الباء حيث قال:"واعلم أن هذه الباء قد زيدت في أماكن، ومعنى قولي زيدت أنها إنما جيء بها توكيدا للكلام، ولم تحدث معنى"[6]

---

(1) الزيادة والإلغاء من عبارات البصريين ، والصلة والحشو من عبارات الكوفيين . شرح المفصل 128/8 .

(2) شرح المفصل 128/8 .

(3) حروف الزيادة ستة قال الزمخشري حروف الصلة ألفاظها إن وأن وما وما ولا ومن والباء. المفصل في صنعة الإعراب صـ 423 .

(4) سورة النساء آية 155

(5) كتاب سيبويه 180/1

(6) سر صناعة الإعراب ـ أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)

وبهذا يتضح لنا أن الزيادة عندهم تكون في اللفظ فقط، إذ إن لها تأثيرا في المعنى.

ويرى آخرون أن معنى الزيادة إلغاء المعنى والعمل معا ([1])، وقد صرح بذلك ابن السراج في قوله:"حقُّ الملغى عندي أنْ لا يكونَ عاملًا ولا معمولًا فيه حتى يلغى من الجميع وأنْ يكون دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التأكيد"([2])

ويرى الفراء أن هذه الحروف معتبر فيها معانيها التي وضعت لها، وإنما كررت تأكيدا، فهي عندهم من التأكيد اللفظي، أي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها أفصح، أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهيئا لاستقامة وزن الشعر أو حسن السجع أو غير ذلك من الفوائد اللفظية . ([3])

وقد حاول الرضي أن يجمع بين الآراء السابقة، حيث رأى أن فائدة الزيادة ليست معنوية خالصة، ولا لفظية مجردة، وإنما فائدة الحرف الزائد في كلام العرب إما معنوية وإما لفظية فالمعنوية، تأكيد المعنى ... وأما الفائدة اللفظية، فهي تزيين اللفظ، وكون زيادتها أفصح، أو كون الكلمة أو الكلام بسببها تهيأ لاستقامة وزن الشعر أو لحسن السجع، أو غير ذلك من

392هـ) ـ دار الكتب العلمية بيروت لبنان ـ الأولي 1421هـ- 2000م 143/1

(1) أصول التفكير النحوي صـ 269 .

(2)الأصول في النحو 259/2

(3) معاني القرآن للفراء 400/2 ، الأشباه والنظائر في النحو ـ جلال الدين السيوطي ت911هـ ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1987م 455/1 .

الفوائد اللفظية ([1])

والشواهد التي قيل بزيادة بعض الصيغ فيها أكثر من أن تحصى، من ذلك زيادة الباء مع المبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول، وخبر (ليس) وخبر (ما) الحجازية، فمن شواهد زيادتها في المبتدأ قول الشاعر: ([2])

بِحَسْبِكَ فِي القَوم أن يَعْلَموا بِأنّك فِيهم غَنِيٌّ مُضِرْ

فزاد الباء على المبتدأ (بحسبك) الذي خبره (أن يعلموا) والتقدير: كافيك علمهم.

الاستتار:

الضمير المستتر هو ضمير استغُني بمعناه عن لفظه ([3])، وهو ما ليس له صورة ظاهرة، سواء أكان جائزا أم واجباً، لا كتابة ولا نطقاً، وقد خصص بضمير الرفع، قال المرادي:"فعلم من تخصيصه بالرفع أن المستتر لا يكون ضمير نصب ولا جر.([4])

فالضمير"هو الاسم الذي يعود إلى ظاهر قبله لفظا أو تقديرا والاشتقاق موجود فيه وهو الاستتار ؛ لأن الضمير لا يدل على المسمى بنفسه وهو

---

(1) شرح شافية ابن الحاجب للرضي 357/2 .

(2) البيت للأشعر الرقبان الأسدي في كتاب الحيوان ـ عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت 255هـ) ـ دار الكتب العلمية – بيروت ـ الثانية 1424هـ 240/1، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين 565/2 ، والخصائص 108/3.

(3) شرح التسهيل 120/1

(4) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك 364/1 ، والضمير في (تخصيصه) يعود إلى ابن مالك حيث يقول ومن ضمير الرفع ما يستتر ....

في نفسه محتمل فالراجع إليه الضمير لا يبين من نفس الضمير بل هو مستور فيه ([1])

وقد استعمل سيبويه مصطلح الإضمار بمعنى الاستتار، حيث نص على أنّ المستتر منزل منزلة المتصل البارز في قوله:"وكذلك هي لا تقع موضع الإضمار الذي في فَعَلَتْ ؛ لأنّ ذلك الإضمار بمنزلة الإضمار الذي له علامة"([2])، كما عبَّر سيبويه عن الشبه بينهما في موطن آخر فقال: ... ؛"لأنّ المضمر في النية مرفوع، فهو يجري مَجْرى المضمر الذي يُبيَّنُ علامتُه في الفعل"([3])

والضمير يستتر عند النحويين فيما يعمل عمل الفعل كالمشتقات ([4])، وقد خالفهم في ذلك ابن مضاء حيث رأى أن الصفة أو المشتق تدل على صاحبها وعلى الاسم دلالة قصد، يبدو ذلك من قوله:"وإذا كان (ضارب) موضوعا لمعنيين، ليدل على الضرب وعلى فاعل الضرب غير مصرح به، فإذا قلنا: زيد ضارب عمرا، فضارب يدل على الفاعل غير مصرح باسمه، وزيد يدل على اسمه، فيا ليت شعري ما الداعي إلى تقدير زائد لو ظهر لكان فضلا"([5])

وقد فرق النحاة بين الضمير المستتر والضمير المحذوف، فالضمير

---

(1) اللباب ـ أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت 616هـ) تحقيق د. عبد الإله النبهان ـ دار الفكر – دمشق ـ الأولى، 1995م 474/1

(2)كتاب سيبويه 351/2

(3) المرجع السابق 247/1

(4) التأويل النحوي في القران الكريم صـ 101

(5) الرد على النحاة د/البنا صـ 80

المحذوف لا يُؤكد ولا يُعطف عليه كالمستتر، قال ابن جني:"ويزيد ذلك وضوحًا امتناع أصحابنا من تأكيد المضمر المحذوف العائد على المبتدأ في نحو (زيد ضربت) فيمن أجازه ؛ فلا يجيزون (زيد ضربت نفسه) على أن تجعل النفس توكيدًا للهاء المرادة في ضربته ؛ لأن الحذف لا يكون إلا بعد التحقيق والعلم، وإذا كان ذلك كذلك ؛ فقد استغني عن تأكيده. ([1])

كما فرقوا أيضا بين مصطلحي الاستتار والحذف، فالاستتار يوصف به الضمير وهو في حكم المذكور، أما الحذف فهو من صفات الاسم الظاهر والمحذوف يعتبر غير موجود أصلا، فالأصل في الفاعل أن يكون مذكورا، مثل: طال اللّيلُ وسهرَ المتْعَبون، وقد يكون مستترًا مثل: تخير الأوقاتَ المناسبة لزيارة أصدقائك ولا تزعجهم في غير تلك الأوقات.([2])

وقد ثار على هذه التفرقة بين المصطلحين (الحذف والاستتار) بعض الدارسين منهم الدكتور إبراهيم مصطفى في كتابه: إحياء النحو، حيث ذهب إلى أنّه ليس ثمة فرقٌ بين المبتدأ المحذوف والفاعل المستتر، وأنه لا فرق بين المبتدأ والفاعل ونائبه ؛ لأنها متفقة في الأحكام، وأنّ ما ادّعاه النحويون من التفريق بينهما، وأنّ المبتدأ يحذف والفاعل لا يحذف – هو مجرّدُ اصطلاح نحوي، لا أثر له في القول، فلا وجه لالتزامه، والتفريق به"([3])

---

(1) سر صناعة الإعراب 59/2

(2) النحو المصفى ـ د محمد عيد ـ مكتبة الشباب 399/1

(3) إحياء النحو صـ 56 ، الضمير المستتر في الدرس النحوي ـ سعود بن عبيد الله بن عابد الصاعدي (دكتوراة) من جامعة أم القرى 2009م صـ 285 ، 286 .

فالعلاقة بين الاستتار والحذف"إكمال النص ذهنيا، وهذا دليل على أن عنصرا ما ليس موجودا، مع احتياج الجملة إليه، سواء أكانت اسمية أم فعلية ؛ لأنها قائمة على الفائدة، وما دام الموقف اللغوي يتطلب الإفادة عن طريق تقدير المحذوف، فلا بد من تقديره لاكتمال المعنى . ولكن سمي عدم وجود الضمير استتارا ولم يسم حذفا ؛"لأن الاستتار على تقدير الوجود، والحذف على تقدير عدمه"([1])

التضمين:

التضمين مبحث ذو شأن في اللغة العربية، قال سيبويه:"ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضعٍ على غير حاله في سائر الكلام"([2])

وللعلماء في تخريجه طرق مختلفة فقال بعضهم: إنه حقيقة، وقال بعضهم: إنه مجاز، وقال آخرون: إنه كناية، وقال بعضهم: إنه جمع بين الحقيقة والمجاز على طريقة الأصوليين ؛ لأن العلاقة عندهم لا يشترط فيها أن تمنع من إرادة المعنى الأصلي .([3])

وقد عرفه النحاة بأنه: التوسع في استعمال لفظ بجعله مؤديا معنى لفظ آخر مناسب له، فيعطى الأول حكم الثاني في التعدي واللزوم ([4])، والغرض من التضمين كما صرح الزمخشري هو:"إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى . ألا ترى كيف رجع معنى: (وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ

(1) الأصول ـ تمام حسان، دار الثقافة ـ المغرب، الأولى ـ 1981م، صـ 164.

(2)كتاب سيبويه 51/1

(3) النحو الوافي 582/2

(4) المرجع السابق 169/2 ، 170

عَـنْهُمْ) ([1])، إلـى قولـك: ولا تقـتحمهم عينـاك مجـاوزتين إلـى غيـرهم: (لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ) ([2])، أي: ولا تضموها إليها آكلين ([3])

ويرى مجمع اللغة العربية بالقاهرة أن التضمين قياسي لا سماعي بشروط ثلاثة: الأول: تحقق المناسبة بين الفعلين .

الثاني: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس .

الثالث: ملاءمة التضمين للذوق البلاغي العربي".([4])

ويرى أكثر النحويين أن التضمين قياسي وليس سماعيا، وهو ظاهر كلام سيبويه حيث قال في باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمرٍ أو نهي أو استفهامٍ أو تمنٍّ أو عرض:"فأما ما انجزم بالأمر فقولك: ائتني آتك . وأما ما انجزم بالنهي فقولك: لا تفعل يكن خيراً لك، وأما ما انجزم بالاستفهام فقولك: ألا تأتيني أحدِّثك ؟ وأين تكون أزرك ؟، وأما ما انجزم بالتمني فقولك: ألا ماءَ أشربه،... وإنَّما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إن تأتني، بإن تأتني ؛ لأنَّهم جعلوه معلَّقاً بالأوّل عير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنَّ إن تأتني عير مستغنية عن آتك. وزعم الخليل: أنَّ هذه الأوائل كلَّها فيها معنى إن، فلذلك انجزم الجواب ؛ لأنه إذا قال ائتني آتك فإن معنى كلامه إن يكن منك إتيانٌ آتك، ... وإذا قال لو نزلت

---

(1)سورة الكهف آية 28

(2)سورة النساء آية 29

(3)الكشاف 717/2

(4) النحو الوافي 587/2 ، وعرفه الخفاجي بأنه إشراب لفظ معنى لفظ آخر ليعطى حكمه . طراز المجالس ـ شهاب الدين احمد بن محمد الخفاجي ـ المطبعة الوهبية 1284هـ صـ 19

فكأنَّه قال انزل ([1])، فكأن الأول والثاني قد اجتمعا في معنى عام .

وقد قال عنه ابن جني:"ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئًا كثيرًا لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتابًا ضخمًا، وقد عرفت طريقه، فإذا مر بك شيء منه فتقبله وأنس به، فإنه فصل من العربية لطيف حسن".([2])

ويرى بعض النحاة أن التضمين سماعي وليس قياسيا، وإنما يُذهب إليه عند الضرورة، فمتى أمكن إجراء اللفظ على مدلوله كان أولى، قال ابن عصفور:"... ولو قلت: عرفتُ زيداً وأبو من هو، لم يكن معناه ومعنى عرفتُ زيداً أبو من هو، واحدا ، ومنهم من ذهب إلى أنَّ الجملة في موضع المفعول الثاني على تضمّن (عرفت) معنى علمت. وذلك فاسد ؛ لأنَّ التضمين بابه الشعر وما جاء منه في الكلام محفوظ ولا يقاس عليه لقلته"(3)، وقال الشهاب الخفاجي: والحق أنه لا ينقاس"(4)، وقال ابن هشام:"التَّضْمِين لَا ينقاس"([5])

أما أبو حيان فقد ذهب إلى التفصيل حيث قال بعد أن ذكر آراء النحاة في حكم عطف العامل المضمر على العامل المظهر المتحدين في المعنى:"والذي أختاره التفصيل، فإن كان العامل الأول يصح نسبته إلى الاسم الذي يليه حقيقة، كان الثاني محمولاً على الإضمار ؛ لأن الإضمار

(1) كتاب سيبويه 93/3، 94 ، شرح الكافية الشافية 3/ 1551

(2)الخصائص 312/2

(3)شرح الجمل لابن عصفور 426/2

(4)طراز المجالس صـ 19

(5) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 545/1

أكثر من التضمين نحو: يجدع الله أنفه وعينيه أي: ويفقأ عينيه، فنسبة الجدع إلى الأنف حقيقة.

وإن كان لا يصح كان العامل متضمنًا معنى ما يصح نسبته إليه ؛ لأنه لا يمكن الإضمار نحو قول العرب: علفت الدابة ماء وتبنًا، أي: أطعمتها أو غذيتها ماء وتبنًا . ([1])

فلما لم يمكن الإضمار في هذا القول ضمّن (علفتها) معنى فعل يصح أن تسلطه على المعطوف والمعطوف عليه معا، وهو (أطعمتها) .

وقد استعمل النحاة التضمين في الأفعال والأسماء والحروف: فمن التضمين في الأفعال تضمن القول معنى الظن . بشروط . فيعمل عمله في نصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، ومن ذلك قول هُدْبة بن خَشْرمٍ العذري من الرجز: ([2])

مَتَى تَقُولُ الْقُلُص الرَّواسِما يَحْمِلْنَ أُمَّ قاسمٍ وَالْقاسِما

فأجرى (تقول) مجرى (تظن) ؛ لاستيفائه الشروط، ونصب به مفعولين: الأول (القلص) والثني جملة (يحملن) .

"والمتضمن والمتضمن إما مترادفان ، كما في رحبتكم الدار بمعنى وسع، أو جزء لمعناه كتضمين (حرّم) معنى (منع) فإن التحريم منع مخصوص أو لازم له يدل عليه بالالتزام حقيقة أو عرفا كهيج وذكر"([3]) ، فالفعل

---

(1) ارتشاف الضرب 1982/4، 1983

(2) الرجز لهدبة بن خشرم في خزانة الأدب 336/9؛ ولسان العرب (قول)؛ والشعر والشعراء 2/ 680 وهمع الهوامع 567/1 ، والقلص جمع قلوص، وهي الفتية من الأبل. الرواسم التي تسير سيرا شديدا. أم قاسم كنية أخت زيادة بن زيد العذري ، وقد شبب بها ظنا منه ان زيادة شبب بأخته فاطمة .

(3)طراز المجالس صـ 21

(رحب) لازم ، لا يتعدى بنفسه إلى المفعول به ، ولكنه تضمن معنى (وسع) فنصب المفعول به .

ومن الأسماء التي وردت متضمنة معنى اسم آخر اسم الموصول المتضمن معنى الشرط الواقع مبتدأ، فيجوز في خبره أن يقترن بالفاء الواقعة في جواب الشرط، وقد علل سيبويه ذلك بقوله:"... وإنَّما جاز ذلك ؛ لأنّ قوله: الذى يأَتينى فله درهمٌ، فى معنى الجزاءِ، فدخلت الفاءُ فى خبره كما تدخل فى خبر الجزاءِ"([1])

أما التضمين في الحروف فقد عقد ابن جني له بابا سماه (باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض) قال فيه:"هذا باب يتلقاه الناس مغسولًا ساذجًا من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه، وذلك أنهم يقولون: إن (إلى) تكون بمعنى (مع)، ويحتجّون لذلك بقول الله سبحانه: {مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ} أي: مع الله ...وغير ذلك مما يوردونه"([2])

فلم يكن موقف ابن جني من هذه الظاهرة موقف الإيجاب التام كما هو مذهب الكوفيين([3])، ولم يكن على جهة النقيض كما هو مذهب البصريين، بل أجازها بشروط وضوابط حسب الأحوال والدواعي قال:"ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا ، لكنا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع

---

(1) كتاب سيبويه 139/1، 140 .

(2) الخصائص 2/ 308، 309 .

(3) قال المرادي:" مذهب سيبويه ، والمحققين من أهل البصرة ، أن في لا تكون إلا للظرفية حقيقة أو مجازاً ، وما أوهم خلاف ذلك رد بالتأويل إليه" الجنى الداني صـ 252، 253 ، وقال أيضا في حديثه عن معاني (على):" وأكثر هذه المعاني إنما قال به الكوفيون ، ومن وافقهم ، كالقتبي ، والبصريون يؤولون ذلك" الجنى الداني صـ 480

على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغة له ، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا، ألا ترى أنك إن أخذت بظاهر هذا القول غفلًا هكذا، لا مقيّدًا لزمك عليه أن تقول: سرت إلى زيد، وأنت تريد: معه، ... ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش، ولكن سنضع في ذلك رسمًا يعمل عليه، ويؤمن التزام الشناعة لمكانه. ([1])

والحمل على المعنى نوع من أنواع التضمين إذ المقصود به ـ عند النحاة ـ أن يعْطى الشَّيْء حكم مَا أشبهه فِي مَعْنَاهُ أَو فِي لَفظه أَو فيهمَا"([2])، أو هو"حمل لفظ على معنى آخر أو تركيب على تركيب آخر لشبه بين اللفظين أو التركيبين في المعنى المجازي فيأخذان حكمهما النحوي مع ضرورة وجود قرينة لفظية أو معنوية تدل على ملاحظة اللفظ أو التركيب الآخرين، ويؤمن اللبس معهما"([3])

وتكمن أهميته في أنه وسيلة لتنظيم العلاقة بين النص اللغوي والقاعدة النحوية مما ينتج عنه علاج كثير من المخالفات اللفظية المنطوقة ([4])، وقد قال ابن جني:"اعلم أن هذا الشَرْج غور من العربية بعيد ، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا؛ كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث ، وتصوير معنى الواحد في الجماعة ، والجماعة في الواحد ، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلًا كان

---

(1) الخصائص 2/ 310

(2) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 884/1

(3) الحمل على المعنى ـ لأشرف مبروك ـ رسالة ماجستير . دار العلوم صـ 6 نقلا عن (دور المعنى في تفسير النصوص النحوية) د . رمضان صميدة القحواش ـ المجلة الجامعة . جامعة الزاوية . ليبيا العدد الثامن 2006م صـ 44 ، 45 .

(4) أصول التفكير النحوي أ.د/ علي أبو المكارم صـ 251 .

ذلك اللفظ أو فرعًا ، وغير ذلك ([1])

وشواهد الحمل على المعنى كثيرة، وقد ورد به القران الكريم وفصيح الكلام نظما ونثرا، كتذكير صفة المؤنث في قراءة يحيى والأعمش في قوله تعالى: (ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ) ([2])، حيث ذكر ابن جني أن المتين وصف للقوة، وجاء النعت (المتين) مذكرا، مع أن المنعوت (القوة) مؤنثة، وذلك لأن القوة قد حملت على معنى الحبل.([3])

ومن شواهد ذلك أيضا قول الأعشى: ([4])

أَرَى رَجُلاً منهمْ أسِيفاً كأَنَّما يَضُمُّ إلَى كَشْحَيْهِ كَفًّا مُخَضَّبا

فيجور أَن يكون"مخَضَّباً"، وَصفا لقَوْله"كفًّا"، فَيكون مَحْمُولا على الْمَعْنى ؛

---

(1) الخصائص 413/2 والشرج: النوع كما قال المحقق .

(2) سورة الذاريات آية 58 وقرأ الأعمش (إنَّ الله هو الرزاقُ ذو القوةِ المتينِ) بجر المتين مجاورَةً لـ (القوة) وهو صفةٌ لـ (الرزاق) ، وهذا وإن كان واردا ، إلا أن التخريجَ عليه ضعيفٌ لضَعْفِ الجوارِ من حيث الجملةُ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 211/4 ، وتفسير القرطبي - لجامع لأحكام القرآن - أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت 671هـ) تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش - دار الكتب المصرية – القاهرة - الثانية ، 1384هـ - 1964 م 56/17 .

(3)المحتسب 289/2

(4) البيت للأعشى في ديوانه (ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس) شرح و تعليق د محمد محمد حسين دار النهضة العربية بيروت 1974م صـ 115، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين مسألة رقم (111) مسألة (القول في المؤنث بغير علامة التأنيث مما على زنة اسم الفاعل) 638/2 .

لِأَن الْكَفّ فِي الْمَعْنى عُضْو . ([1])

ومنه قوله تعالى: (انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ) ([2])، قال الخليل: كأَنَّك تحملُه على ذلك المعنى، كأَنّك قلت: انْتَهِ وادخل فيما هو خيرٌ لك، فنصبتَه لأَنَّك قد عرفتَ أَنّك إذا قلت له: انْتَهِ، أَنَّك تحمله على أمرٍ آخَرَ، فلذلك انتَصب، وحذَفوا الفعل لكثرة استعمالِهم إِيَّاه فى الكلام، ولعلم المخاطَب أَنّه محمولٌ على أمرٍ حين قال له: انتَهِ، فصار بدلاً من قوله: ائت خيراً لك، وادْخُلْ فيما هو خير لك ([3])

التحريف:

يكاد مصطلح التحريف يكون مقصورا على البحث النحوي ؛ لأنه لا يتصل بالنصوص وإنما يرتبط بالتحليل اللغوي لها، وبما يحدث في صيغها وتراكيبها، ويقصد به الربط بين عدد من الأدوات والصيغ التي يوجد بينها نوع اتفاق وشيء من الاختلاف في الناحيتين الصوتية والتركيبية .

وقد عقد له ابن جني فصلا حيث قال:"قد جاء هذا الموضع في ثلاثة أضرب: الاسم والفعل والحرف.فالاسم يأتي تحريفه على ضربين: أحدهما مقيس، والآخر مسموع (غير مقيس) الأول ما غيَّره النسب قياسًا ، وذلك قولك في الإضافة إلى نَمِر: نَمَريّ، وإلى شقِرة: شَقَرِيّ،

---

(1) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ـ عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت 577هـ) تحقيق أ.د/ رمضان عبد التواب ـ مكتبة الخانجي - القاهرة – مصر ـ الثانية، 1417 هـ _ 1996 م 72/1 ، ويجوز فيه وجه آخر وهو أَن يكون (مخضبا) لقَوْله (رَجُلاً) ، فَلَا يكون مَحْمُولا على الْمَعْنى .

(2) سورة النساء آية 171

(3) كتاب سيبويه 282/1- 284

. ومن تحريف الفعل ما جاء منه مقلوبًا كقولهم في اضمحلَّ : امضحلَّ ، وفي أطيب: أيطب ، وفي اكفهرَّ: اكرهفَّ . (1)

ومثل هذا القلب قليل ؛ لأنه في غير المعتل والمهموز .

. ومن تحريف الحرف: قالوا: لا بَلْ ، ولابَنْ ، وقالوا: قام زيد فُمَّ عمرو، كقولك: ثم عمرو، وهذا وإن كان بدلًا فإنه ضرب من التحريف، وقالوا في سوف أفعل: سوأفعل ، وسَفْ أفعل، حذفوا تارة الواو، وأخرى الفاء، وخففوا رُبَّ وإنَّ وأنَّ، فقالوا: (2)

أَزُهَيْرُ إِنْ يَشِبِ القَذَالُ فإنَّه رُبَ هَيْضَلٍ لجِبٍ لَفَفْتُ بهَيْضَلِ

بحذف إحدى البائين من (رب)، وبقاء الفتحة مع التخفيف ؛ دلالة على أنها كانت مثقلة مفتوحة، وقد قصره سيبويه على الضرورة حيث قال في باب (يُضْمَرُ فيه الفعلُ المستعمَل إظهارُه بعد حرفٍ):"ولا يجوز طَرْحُ (ما) مِنْ إمّا إلاَّ فى الشعر، قال النَّمِرُ بن تَوْلَبٍ:

أ سَقَتْه الرَّواعِدُ مِنْ صيفٍ وإنْ مِنْ خريفٍ فَلَنْ يَعدَما

وإنَّما يريد: وإمَّا من خريفٍ."([3]) وهذا فيه دليل لسيبويه على أن (إمّا) مركبة من (إن) و(ما)، واقتصر الشاعر هنا على (إن) والمراد (إما) .

والغرض من التحريف رد الفوارق الصوتية إلى أصل متفق عليه، وأبرز الأبواب النحوية التي قيل فيها بالتحريف باب (إن وأخواتها)، فقد أراد النحاة أن يوفقوا بين (إن) المكسورة المشددة، وبين (إن) الساكنة،

---

(1) الخصائص 438/2-

(2) الخصائص 438/2- 442 ، والبيت من كلام أبي كبير الهذلي، واسمه عامر بن حلس .

(3) كتاب سيبويه 267/1 ، 3/ 141

(ولكن) المشددة ولكن الساكنة، فيرى النحاة أن (إنّ) الثقيلة و(إن) الخفيفة شيئا واحدا، فالثقيلة تخفف وتسكن، وحينئذ تفقد اختصاصها بالأسماء، وتدخل على الأفعال، نحو قوله تعالى: (وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ) ([1])

وحيث فقدت (إن) المخففة اختصاصها فقد فقدت سبب إعمالها، ولكن النحاة ـ مع ذلك ـ يجيزون أن تعمل استصحابا للأصل، فسيبويه ـ رحمه الله ـ يقول:"وحدثنا من نثق به، أنه سمع من العرب من يقول: إن عمرا لَمنطلقٌ . وأهل المدينة يقرءون: (وإنْ كُلاً لَما لَيوفينّهم ربُّك أعمالَهم) ([2]) يخففون وينصبون، كما قالوا: كأنْ ثدْيَيهْ حُقّانِ وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل، فلما حُذف من نفسه شيء لم يغيَّر عملُه كما لم يغيَّر عملُ لم يكُ ولم أُبَل ([3]) حين حُذف. وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها ما."([4]) فـ (إن) المخففة عنده بمنزلة فعل سقط بعض حروفه وبقي عمله، كقولك: لم يك زيد منطلقا .

---

(1) سورة البقرة آية 198

(2) سورة هود آية 111 والقراءة في الكنز في القراءات العشر لأبي محمد الواسطي المقرئ أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن على ابن المبارك التّاجر الواسطيّ المقرئ تاج الدين ويقال نجم الدين (741هـ) تحقيق د. خالد المشهداني ـ مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة ـ الأولى، 1425 هـ - 2004 م 76/1 .

(3) (أبل) من بليت ، لكنهم لما أسكنوا اللام حذفوا الألف لئلا يلتقي ساكنان .

(4) كتاب سيبويه 140/2

ض

الخاتـمة

أما بعد فقد توصل البحث في التأويل النحوي إلى عدة نتائج من أهمها:

- يمثل التأويل العمود الفقري للنحو العربي، وقد تعددت أسبابه ووسائله، وظهرت فاعليته في مصطلحات متعددة كالعامل النحوي، والحذف والتقدير، والضرورة، والشذوذ وغيرها، كما ظهرت له فوائد متعددة، فهو يثري اللغة بالخلافات النحوية وكثرة الأوجه الإعرابية، مما يفتح باب الاجتهاد في الرأي والمذهب، ولكن تركيز النحاة في قضية العامل والمعمولات وكثرة الأوجه الإعرابية أبعدهم عن الاهتمام بمعاني الصيغ وطرق تركيبها وأدخلهم في الصناعة اللفظية، ناهيك عن قبح التأويل والتقدير والشذوذ في النص القرآني، خضوعا لهذه الصناعة .
- سيطرت القواعد النحوية والأقيسة المنطقية على النحاة في تخريجهم الشاهد النحوي، إذ إنهم لم يتوقفوا عند الأوجه التي وردت فيه، فكانوا يفترضون وجوها لم ترد فيه، ثم يكلفون أنفسهم مشقة توجيهها وإخضاعها للقاعدة مما وسع مجال التأويل النحوي .
- على الرغم من سلامة أصول المذهب البصري إلا أن أهم ما يؤخذ على هذا المذهب تحديد القبائل العربية التي نقلوا عنها أصول مذهبهم، وتخطئة المتأخرين منهم بعض القراءات القرآنية، حيث إن هذا التحديد أهمل كثيرا من القبائل الفصيحة التي كان ينبغي أخذ اللغة عنها، وعلى رأسها لغة قريش.
- تداخلت كثير من المصطلحات وتعددت للظاهرة الواحدة في باب التأويل، فالاستتار جزء من الإضمار والإضمار جزء من الحذف وكلها تحتاج إلى تقدير وتأويل، مما أرهق الدارسين والمتعلمين في البحث عن ماهية

العلاقة والتفرقة بين هذه المصطلحات .

● تقديرات النحاة ليست كلها مما يجب رفضه وعدم الاعتراف به، فبعض التقديرات التي يتطلبها التفسير اللغوي للتراكيب العربية التي لا تستقيم دونها يجب الاعتراف بها وعدم رفضها ؛ لأنه يفرق بها بين تركيبين في العربية، وذلك مثل قوله تعالى (وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا) (1) وقوله: (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا) (2) فالتركيب الأول مقصود به معنى إن، والثاني لم يقصد به معناها، فجزم في الأول (تساقط) ورفع في الثاني (تطهرهم) فلولا فهم المعنى المحذوف والمقدر لما فرقنا بين هذين التركيبين . (3)

والله أعلى وأعلم بالصواب

---

(1)سورة مريم آية 25 .

(2) سورة التوبة آية 103.

(3) شرح التصريح على التوضيح 383/2

فهرس المصادر والمراجع

- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر . الشيخ أحمد بن محمد البنا . علم الكتب . الأولى 1987م
- ارتشاف الضرب من لسان العرب . أبو حيان الأندلسي 745هـ . تحقيق د رجب عثمان محمد . مكتبة الخانجي
- إسفار الفصيح – محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (ت 433هـ) تحقيق أحمد بن سعيد بن محمد قشاش . عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية . الأولى، 1420هـ
- الأشباه والنظائر في النحو . جلال الدين السيوطي ت 911هـ . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1987م
- الأصول في النحو أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: 316هـ) تحقيق عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت
- الأمثال لابن سلام – أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (ت 224هـ) تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش . دار المأمون للتراث . الأولى1980م
- إنباه الرواة على أنباه النحاة . جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت646هـ) . المكتبة العنصرية، بيروت . الأولى 1424 هـ
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين . عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ) . المكتبة العصرية . الأولى 2003م

• الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن عمر (ت 646هـ) تحقيق د موسى بناي العليلي . وزارة الأوقاف والشئون الدينية (إحياء التراث الإسلامي) العراق

• الإيضاح في علل النحو . أبو القاسم الزجاجي تحقيق د مازن المبارك . دار النفائس . الثالثة 1979م .

• البحر المحيط في التفسير أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت 745هـ) تحقيق صدقي محمد جميل . دار الفكر – بيروت . 1420 هـ

• البرهان في علوم القرآن . أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت 794هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي . الأولى 1957 م

• البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث . عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت 577هـ) تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجي – القاهرة – مصر . الثانية، 1996 م

• تاريخ ابن خلدون . عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (تـ: 808هـ) تحقيق خليل شحادة . دار الفكر، بيروت . الثانية، 1988 م

• التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل . أبو حيان الأندلسي . تحقيق د حسن هنداوي . دار القلم دمشق .

• تفسير القرطبي – لجامع لأحكام القرآن . أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت 671هـ) تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش . دار الكتب المصرية –

القاهرة . الثانية، 1964 م

• توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك . أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت749هـ) تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الأولى 2008م

• جامع البيان في تأويل القرآن . محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت 310هـ) تحقيق . أحمد محمد شاكر . مؤسسة الرسالة الأولى، 2000 م

• الجنى الداني في حروف المعاني أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت 749هـ) تحقيق: د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل . دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان . الأولى 1992 م

• خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب . عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون . مكتبة الخانجي، القاهرة . الرابعة، 1997 م

• الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ) الهيئة المصرية العامة للكتاب . الرابعة

• دلائل الإعجاز . أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت 471هـ) تحقيق محمود محمد شاكر أبو فهر . مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة . الثالثة 1992م

• رسالة الملائكة – نشرها الميمني كملحق في آخر كتابه (أبو العلاء وما إليه) . أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان، أبو العلاء المعري، التنوخي (ت449هـ) تحقيق: عبد العزيز الميمني . دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان . الأولى، 2003 م

• سر صناعة الإعراب – أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ) . دار الكتب العلمية بيروت–لبنان . الأولي 2000م
• شرح التسهيل . جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك.تحقيق الدكتور/عبد الرحمن السيد، والدكتور / محمد بدوي المختون . هجر للطباعة والنشر . القاهرة . الأولى 1990م
• شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب . الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي 686 هـ . تحقيق د. يوسف حسن عمر . 1395 – 1975 م . جامعة قار يونس – ليبيا
• شرح الكافية الشافية . محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672هـ) تحقيق د عبد المنعم أحمد هريدي . جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة . الطبعة الأولى
• شرح المفصل . موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت 643هـ) . إدارة الطباعة المنيرية . مصر
• شرح شافية ابن الحاجب – محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت 686هـ) تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف و محمد محيى الدين عبد الحميد – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان 1975 م
• شرح كتاب سيبويه لأبى سعيد السيرافى – الجزء الثانى . تحقيق الدكتور/ رمضان عبد التواب . الهيئة المصرية العامة للكتاب 1990م
• الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها – أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت 395هـ) . دار الكتب العلمية محمد علي بيضون . الأولى 1997م
• الصناعتين: الكتابة والشعر . أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن

سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت نحو 395هـ) تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم . المكتبة العنصرية – بيروت . 1419هـ

• علل النحو محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت 381هـ) تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش . مكتبة الرشد – الرياض / السعودية . الأولى 1999م

• كتاب الاقتراح . جلال الدين السيوطي . تحقيق د محمود سليمان ياقوت . دار المعرفة الجامعية 2006م

• الكتاب لسيبويه . عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت180هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون . مكتبة الخانجي، القاهرة . الطبعة: الثالثة 1988م

• الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ـ أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ) . دار الكتاب العربي – بيروت . الثالثة – 1407 هـ

• اللباب . أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت 616هـ) تحقيق د. عبد الإله النبهان . دار الفكر – دمشق . الأولى، 1995م

• اللمع في العربية . أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ) تحقيق فائز فارس . دار الكتب الثقافية – الكويت

• مجالس العلماء . عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت 337هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون . مكتبة الخانجي – القاهرة، دار الرفاعي بالرياض . الثانية 1983 م

• المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . أبو الفتح

عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ) . وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية 1999م

• المزهر في علوم اللغة وأنواعها . عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) تحقيق فؤاد علي منصور . دار الكتب العلمية – بيروت . الأولى، 1998م

• المستقصى في أمثال العرب – أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ) دار الكتب العلمية – بيروت . الثانية، 1987م

• معاني القرآن . أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت207هـ) تحقيق أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي . دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر . الأولى

• معانى القرآن للأخفش . أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت 215هـ) تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة . مكتبة الخانجي، القاهرة الأولى1990م

• مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت 761هـ) تحقيق د. مازن المبارك/ محمد علي حمد الله . دار الفكر – دمشق . السادسة، 1985م

• المفصل في صنعة الإعراب أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ تحقيق د. علي بو ملحم . مكتبة الهلال – بيروت . الأولى، 1993م

• المقتضب – محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو

العباس، المعروف بالمبرد (ت 285هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة . عالم الكتب. – بيروت

• مقدمة في النحو لخلف الأحمر تحقيق عز الدين التنوخي . وزارة الثقافة والإرشاد القومي . مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم . دمشق 1961م

• همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) تحقيق عبد الحميد هنداوي . المكتبة التوفيقية – مصر

ض

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمـــــة	641
المبحث الأول (مصطلح التأويل)	643
تعريف التأويل	643
موقف النحاة من التأويل	653
المبحث الثاني (أسباب التأويل النحوي)	671
العامل النحوي	671
كثرة الأوجه الإعرابية (التوجيه)	678
الخلاف النحوي	682
موافقة القواعد النحوية الأولى	692
تحديد الشواهد المعتمدة في التقعيد	697
المبحث الثالث (وسائل التأويل النحوي)	703
الشذوذ	703
الضرورة	707
الحذف والتقدير	714
الزيادة	721

الاستتار	723
التضمين	726
التحريف	733
الخاتمة	737
فهرس المراجع	739
فهرس الموضوعات	747